محضر الجلسة رقم 575

التاريخ: الثلاثاء 30 ذو القعدة 1428 (11 دجنبر 2007).

الرئاسة: المستشار السيد محمد فوزي بنعلال، الخليفة الثاني لرئيس المجلس.

التوقيت: ثلاث ساعات وخمس وعشرون دقيقة، ابتداء من الساعة الثانية والدقيقة الأربعين بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد محمد فوزي بنعلال، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

عملا بأحكام الفصل 56 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

قبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ماجد من مراسلات وإعلانات، فليتفضل السيد الأمين.

المستشار السيد عبد اللطيف اسطنبولي، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

توصلت رئاسة مجلس المستشارين برسالة من السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان جاء فيها:

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم

الموضوع: جلسة الأسئلة الشفهية ليومه الثلاثاء 11 ديسمبر 2007

سلام تام بوجود مولانا الإمام،

وبعد، نظرا لالتزامات حكومية طارئة، يشرفني أن أبلغكم طلب السيد وزير الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة بالنظر في إمكانية إدراج السؤالين الشفهيين الموجهين إليه، خلال جلسة يومه الثلاثاء 11 ديسمبر 2007 مباشرة بعد تقديم الأسئلة الشفهية التي تخص قطاع الداخلية.

وتفضلوا بقبول خالص عبارات التقدير.

الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان: محمد سعد العلمي.

كما توصلت الرئاسة بالمراسلات التي توصلت بها الرئاسة، تعلن فيها: توصلت رئاسة مجلس المستشارين برسائل من المستشارين السادة: عبد اللطيف اسطنبولي، حسن أبو العز، سفيان القرطاوي، لحسن بوعود، يعلنون فيها تقديم استقالتهم من فريق العهد وانضمامهم إلى الفريق الحركي.

الأسئلة الشفهية والكتابية التي توصل بها مجلس المستشارين، ابتداء من 4 ديسمبر 2007 إلى غاية هذا اليوم:

- عدد الأسئلة الشفهية: 90 سؤالا؛
- عدد الأسئلة الكتابية: 4 أسئلة؛
- عدد الأسئلة التي تم سحبها: سؤالين.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين،

هناك طلبات إحاطة الواردة على رئاسة المجلس، هناك 5 إحاطات، الأولى تتعلق بإحاطة من الفريق الحركي، تفضل السيد المستشار.

إذن نمر إلى الإحاطة المقبلة، والتي وردت علينا من طرف فريق الإتحاد الدستوري، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الحميد أبرشان:

شكرا السيد الرئيس،

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

في إطار المادة 128، يشرفني أن أحيط مجلسنا الموقر أن الحكومة من خلال مشروع القانون المالي المعروض على أنظارنا، قد أعادت النظر في الامتياز الضريبي الذي كان يستفيد منه إقليم طنجة بظهير ملكي يعود إلى سنة 1963، وقد جاء المقترح الحكومي بما أسماه بالضريبة على السعر المخفض، بدل التخفيض ب50% كسعر قار،

ليقلص أصلا من هذا الامتياز، خاصة بالنسبة للشركات التي لم يمض على تكوينها 5 سنوات.

ويشكل هذا المقترح الحكومي في حد ذاته تخليا عن ظهير ملكي، مما يتعين إفراد محور خاص به، إذ كيف يمكن أن نستسيغ إلغاء ظهير ملكي بتدابير جزئية في قانون المالية؟ وهذا يعني التطاول على الاختصاصات الملكية، إذا ما علمنا بمبدأ أن الهبة مانحها له الحق وحده لإنهائها، وهاذ الشي كيتحمل المسؤولية ديالو الحكومة، حنا ما نبغيوش نعرفو هاذ مدينة طنجة، فين ماكانت تبغي تعلي الرأس كتبغيو تردوها اللور؟ حنا 20 سنة وحنا كنعاني هاذ المدينة من التهميش، وهاذي إشكالية أخرى طالما أننا جعلنا من قوانين المالية، آلية جديدة للتشريع ومطية لابتداع كل أصناف التشريع الأخرى. ثم كيف نلغي هذا الظهير الملكي وقد أثبتت التجربة أنه بفضل ذلك الامتياز واصل الإقليم تطوره بشكل متسارع؟ إذ يمكن أن نجزم بأنه الإقليم الوحيد الذي ينمو ويتطور بفضل هذا الامتياز الضريبي، فهل جاءت هذه الإجراءات الضريبية الجديدة لتحد من هذا التطور؟ علما أن العديد من الشركات الأجنبية والمحلية التي أعدت دراستها وفق تصورات ضريبية معينة، تفاجأ اليوم بين عشية وضحاها، بأن تلك التصورات خاطئة وأن في الأمر عناصر جديدة.

إن الشركات تؤسس برامجها وفق منظور بعيد المدى، في حين أن نظامنا الضريبي دائما ما كيعرفش استقرار، كل سنة كنتفاجئو بشي ضريبة كتخلق، وهاذ الشي راه الناس كتعمل الدراسة ديالها على المدى البعيد، مايمكنش كل سنة حنا نجيبو واحد الضريبة جديدة.

والأدهى من ذلك ينص مشروع القانون على أن من شروط الاستفادة من الإعفاءات التي قلصها المقترح الحكومي أن تكون العمليات المتعلقة بالأشغال المنجزة، وبيان السيرة والخدمات المقدمة حصريا بالإقليم المعني، ولاشك أن عبارة "حصريا" تفيد أن يتم الإنجاز والبيع بالإقليم، مما يفيد أن كل من يريد الاستفادة من التخفيض عليه أن يسوق منتوجه بالإقليم حصريا، وهاذ الظاهرة عمرنا ما شفناها، راه طنجة محسوبة على المغرب، مايمكنش حنا نديرو منتوج طنجة يتباع في الرباط أو الدار البيضاء، وهذا خصنا نخلصو عليه الضريبة زايدة، مما يلغي كل فائدة في الإعفاءات يجعلها غير ذات قيمة.

لذلك وأنا أحيط مجلسنا الموقر علما بهذه التدابير الجديدة، أدعوه لكي يحافظ الإقليم على امتيازه الضريبي في آفاق خلق منطقة متطورة على جدودنا قادرة على أن تكون جاذبة، وأن تنخرط بالفعل في السياسة الرامية في احتواء مدينة "سبتة" السليبة بالعمل على ازدهار محيطها ونموها.

وإذا كان من اللازم التراجع عن الإعفاءات الخاصة بالإقليم، كان على الحكومة أن تنهج سياسة التفكيك التدريجي لمدة زمنية معقولة، هاذ الشي خصو يكون بالتدريج، واحا نعلمو المستثمرين على واحد 10 سنين ولا 7 سنين عاد يمكن يتطبق هاذ الشي هذا، ماشي نجي بين عشية وضحاها ونطبقو هاذ الضريبة هاذي.

كاين مستثمرين فعاليين واقتصاديين متحدين في مقاولاتهم، الوضع الجديد فالآن هناك استثمارات كبرى وطنية وأجنبية على المدى الطويل، بنيت توقعاتها على الظهير الملكي، وهي الآن في وضعية حرجة بفعل الإجراء الحكومي غير المدروس.

وفي هذه النازلة، باسم الاتحاد الدستوري، نطلب التحكيم الملكي في هذا الموضوع، والسلام عليكم، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة

شكرا السيد المستشار، هناك طلب إحاطة من فريق الحركة الديمقراطية الاجتماعية، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد مبارك السباعي:

السيد الرئيس،

السادة المستشارون المحترمون،

طبقا لمقتضيات المادة 128 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، أتقدم باسم فريق الحركة الديمقراطية الاجتماعية لأحيط المجلس علما بقضية طارئة، يتعلق موضوعها بإقدام موظفي القطاع العام والشبه العام والعمومي والشبه العمومي، الصغار والمتوسطين، بالاقتراض من أجل تغطية مصاريف المناسبة الدينية الغالية في نفوس المغاربة، ألا وهي مناسبة عيد الأضحى المبارك، أدخله الله على الأمة الإسلامية باليمن والبركة.

وذلك نظرا لكون هذه المناسبة ستحل يوم 21 من الشهر الجاري، وهو تاريخ لا يتناسب مع حصول الموظفين الآنف ذكرهم على رواتبهم الشهرية، مما ينعكس سلبا على ميزانيات الأسر المغربية ذات الدخل المحدود والمتوسط، والتي تشكل الشريحة العريضة من المجتمع المغربي، نظرا للتكاليف الإضافية التي تخلقها هذه المناسبة العزيزة، بدءا من شراء أضحية العيد وما يرافق ذلك من مصاريف، الأمر الذي

يدفعنا إلى التوجه إلى الحكومة وإلى السيد وزير الاقتصاد والمالية بالخصوص، ملتمسين منه التدخل لاتخاذ تدابير استثنائية من أجل أداء الرواتب الشهرية قبل حلول عيد الأضحى المبارك، حتى لا يبقى الموظفون الصغار والمتوسطين تحت رحمة مؤسسات القروض التي يتجه إليها غالبية الموظفين، مع العلم أن هذا الإجراء كان معمولا به من قبل وزارة المالية قبل 10 سنوات، وفعلا الموظفون الصغار كلهم كانوا ملي ماتيكونش الأعياد كتكون قراس الشهر، كيتمناو دائما من الحكومات ومن وزارة المالية باش تفرج على الإعتمادات ديالهم الشهرية قبل من ...

ولهذا كنطلبو من الحكومة الحالية تاخذ ذاك الإجراء اللي كان قبل 10 سنوات، اللي في الحقيقة ملي جاءت حكومة التناوب ما بقاوش الموظفين مساكن كيعرفوا هاذ الإجراء هذا.

ولهذا كنطلبو من الحكومة الحالية باش تفرج على الرواتب ديال الموظفين، لأن كنعرفو المشاكل اللي كيتخبطوا فيها، وخاصة في هذا العيد المبارك السعيد اللي هو عيد غالي على جميع المسلمين، وبالتالي تنضاف أعباء مالية أخرى تثقل ميزانيات الأسر المغربية التي تعاني أصلا من ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية والتهابها، ومن ارتفاع أسعار الأضحية.

من هنا فإن أداء الرواتب الشهرية قبل هذه المناسبة سيكون له أثر إيجابي وسيساهم في استقرار مالية الأسر الضعيفة، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، إذن هناك طلب إحاطة من فريق التحالف الوطني، فليتفضل أحد السادة المستشارين، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد عبده عز الدين:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

طبقا لمقتضيات المادة 128 من النظام الداخلي لمجلسنا الموقر، يشرفني باسم فريق التحالف الوطني، أن أحيط مجلسنا ومن خلاله الرأي العام الوطني بوضعية الطرق والمسالك بالعالم القروي التي أصبحت تعيش أوضاعا سيئة، حيث كانت سببا مباشرا للعديد من حوادث السير القاتلة.

فعلى سبيل المثال لا الحصر، الطريق الجهوية رقم 316 سطات الجديدة، حيث عرفت هذه الطريق في الأسبوع الأخير 6 حوادث سير قاتلة وخطيرة في النقطة الكيلومترية بين أولاد سعيد ومدينة سطات، نتيجة الإصلاحات الترقيعية الجارية في غياب تام لعلامات التشوير.

إن البرنامج الحكومي الذي أعلن عنه السيد الوزير الأول المحترم في إطار سياسة القرب، وفك العزلة لازال متعثرا حيث أن الأشغال الترقيعية التي تعتمدها وزارة التجهيز والنقل في الطرقات والمسالك بالعالم القروي، عادة ما تكون لها نتائج عكسية، وبالتالي فإننا نؤكد أن العالم القروي بحاجة إلى طرقات صحيحة وسليمة تتوفر فيها جميع المواصفات الحقيقية لطرق معبدة سليمة، من شأنها أن تفك العزلة لا أن تكون طرقا ومسالك قاتلة، تساهم بشكل كبير في الرفع من حوادث السير.

لذا فإننا نؤكد على أهمية هذا البرنامج الطموح والذي يجب أن يكون مستعجلا، نظرا للخصاص الحاد الذي يعرفه العالم القروي في مجال بناء الطرقات والإسراع فيه، وجعله في مستوى الجودة التي نطمح لها جميعا.

ومن جهة أخرى، نحيط مجلسنا الموقر علما عن قضية لازالت مستمرة وهي النقل الحضري الخاص بطلبة الجامعات والكليات بجميع المدن التي تتواجد بها هذه الكليات، وعلى سبيل المثال مدينة مكناس، المدينة الإسماعيلية العلمية، والتي يعاني طلابها معاناة قاسية من التنقل إلى الجامعات من أجل التحصيل، فهذه منعدمة في بعض الأحياء وقليلة في أحياء أخرى، مما تؤخر وسائل التنقل السير الدراسي لهؤلاء الطلاب، ولذا ندعو الجهات المسئولة لفك العزلة عن هؤلاء وحل مشكل النقل المدرسي، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، هناك إحاطة من طرف الفريق الاستقلالي، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد أبو الفراج:

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أخواتي إخواني المستشارين،

طبقا للمادة 128، نحيط المجلس الموقر علما بقضية طارئة، الواقع أنها أصبحت متداولة يوميا أو نراها يوميا في مدننا المغربية، ومن هذه المدن مدينة الجديدة، وهي الدراجات النارية والسباق داخل الأزقة والشوارع، أصبحت هذه الدراجات تشكل خطرا على المارة وعلى أصحاب السيارات، كذلك لأننا في بعض الأوقات هذا الشاب المتهور الذي يركب أو الشباب المتهورون الذين يركبون هذه الدراجات النارية، يصطدمون تارة مع بعض السيارات ويصبح صاحب السيارة ضحية لهؤلاء، لذا نطالب ونعلن أننا نطلب اتخاذ التدابير اللازمة من أجل حماية المواطنين من هذه الآفة، والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، هناك آخر إحاطة من طرف الفريق الحركي.

المستشار السيد محمد عدال:

السيد الرئيس، نحن نؤجل إحاطتنا، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة

شكرا السيد المستشار.

إذن نشرع الآن في معالجة الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة، وعددها 20 سؤالا: 4 أسئلة منها آنية موجهة لكل من قطاعات التجهيز والنقل، تحديث القطاعات العامة، كتابة الدولة المكلفة بالماء والبيئة، و16 سؤالا عاديا موجهة لقطاع التجهيز والنقل، تحديث القطاعات العامة، الداخلية، الصحة، الفلاحة، التشغيل والصناعة والتجارة.

إذن نبدأ بالأسئلة الآنية، نستهل هذه الجلسة بالسؤال الآني الموجه إلى السيد وزير التجهيز والنقل، حول ضرورة تطوير مواقع النقل في المغرب، للمستشارين المحترمين السادة: عبد الحميد بلفيل، مصطفى القاسمي، ناجي فخاري، فوزي بنعلال، عبد الكبير برقية، عبد اللطيف أبدوح، العربي سديد، يوسف التازي، تيتن العلوي، عبد العزيز العزابي، عزيز الفيلالي، تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد عبد الحميد بلفيل:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

لقد أبانت دراسة حول تشخيص قطاع اللوجيستيك بالمغرب عن وجود 6 مواقع موزعة على تراب المملكة، تحتاج إلى تطوير لتصبح أرضيات لوجيستيكية مؤهلة وذات تنافسية مرتفعة، كما أبانت عدة دراسات متخصصة في النقل واللوجيستيك وقميئ المجال على أن أهمية هذه المواقع المتمثلة في كل من الدار البيضاء الكبرى، طنجة، مراكش، أكادير، ومحوري فاس-مكناس، وجدة-الناظور، والتي تتباين بدورها وذلك وفق نوعية الإنتاج بالمنطقة وحجم المبادلات ونوعها.

كما نود لفت النظر لعدد من الأمور الهامة في قطاع النقل حتى يلعب الدور الذي هو من أجله، فلابد من إعادة النظر في عدد من الأمور الهامة، مثل تنظيم المحطات الطرقية والسهر على ضمان الأمن للمسافرين، وتشديد المراقبة لاحترام ثمن تذاكر السفر خصوصا في الأعياد والمناسبات، وكذا إعادة النظر في تنظيم النقل المزدوج وغيره، كما يجب استحضار الظرفية الحالية الاقتصادية للمغرب التي يجب أن يتماشى فيها القطاع مع التطورات العالمية.

لذا نسائلكم السيد الوزير المحترم: ما هي الإجراءات الإصلاحية المستقبلية التي تنوي الوزارة القيام بها من أجل تطوير النقل بالمغرب؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال، تفضل.

السيد كريم غلاب وزير التجهيز والنقل:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارون المحترمون،

السؤال فيه شقين، سأحاول نجاوب بسرعة على الشقين :

الشق الأول: مرتبط بما نسميه بالخدمات اللوجستيكية، مرتبط بنقل البضائع، وعنده تأثير على التنافسية الاقتصادية للبلاد.

والشق الثاني: مرتبط بنقل المسافرين، لا في المدن المحطات الطرقية ولا في العالم القروي.

بالنسبة لهاذ النقطة الثانية اللي غادي نتكلم عليها بعجالة، هي أنه الحكومة وعبر الوزارة بصدد الانطلاقة إن شاء الله على واحد العدد ديال الإجراءات العملية، هدفها هو تحسين مستوى الخدمات ديال

النقل، لا على مستوى ما بين المدن في المحطات الطرقية، ولا على مستوى العالم القروي فيما يخص النقل المزدوج.

بغيت فقط نشير إلى أن ونحن في مجلس المستشارين على أن تسيير المحطات الطرقية في العديد من المدن راه راجع إلى اختصاصات الجماعات المحلية اللي كتشرف على هاذ العملية، فقدمت في عدة مدن عرض من أجل أن يتم تدبير مفوض بشراكة مع الوزارة لبعض المحطات الطرقية وعلى رأسها محطة "القامرة" في مدينة الرباط، ومحطة "أولاد زيان" في مدينة الدار البيضاء، هذا من أجل إدخال فاعل مهني من مستوى عالي في تدبير المحطة الطرقية، كل ما خلينا المحطات الطرقية تسير بطريقة غير مهنية، إلا وغادي يبقى عدم الانضباط في الأوقات، عدم نشر تذاكر الأثمنة، مشاكل في الدخول وفي الخروج، الحراسة، إلى غير ذلك.

إذن التوجه ديال الوزارة في إطار شراكة، لأنه هذا من اختصاصات الجماعات المحلية أن يكون هناك تدبير مفوض، وقدمنا واقترحنا أن نعتمد على الشركة الوطنية للنقل واللوجستيك اللي كانت "ONT" سابقا، في إطار شراكة وطيدة مع المدن من أجل رفع مستوى الخدمات على مستوى المحطات الطرقية للنقل.

وهذا بالنسبة لي هو حل ناجع لتحسين النقل وخصوصا أننا ليلة عيد الأضحى وحنا محتاجين إلى محطات طرقية مسيرة بطريقة مركزة.

بسرعة، فيما يخص الخدمات اللوجيستيكية، أعلنت يوم أمس في إطار الندوة التي نظمتها إدارة طنجة المتوسطي حول اللوجيستيك على إستراتيجية جديدة مرتكزة على 4 محاور في مجال الخدمات اللوجيستيكية، إلى اسمح لي السيد الرئيس باش نوضح في دقيقة.

أولا: الحمد لله تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة، تمكنا باش نحزو بنية تحتية رفيعة في مجال الطرق السيارة، في مجال موانئ، السكك الحديدية إلى آخره، ثم في السنوات الأخيرة عرفت كذلك نقطة مهمة وهي تحرير جميع أنماط النقل المرتبطة بالبضائع.

الآن الأولوية الجديدة أصبحت الخدمات اللوجيستيكية باش نرفعو من مستوى ديال هاذ الخدمات، باش نرفعو من التنافسية وعلى رأسها التنافسية اللوجيستيكية ديال المقاولات المغربية اللي كتصدر المنتوجات ديالها، هذا علاش أعلنا على هاذ الإستراتيجية الجديدة، أشنو هي هاذ الإستراتيجية الجديدة؟ فيها 4 محاور:

المحور الأول: هو مخطط هيكلي مديري للمحطات اللوجيستيكية، يأخذ بعين الاعتبار دراسات تهييء التراب الوطني، باش تكون شبكة ديال المحطات اللوجيستيكية، أشنو هي المحطة اللوجيستيكية؟ هي بحال محطة ديال الركاب أو المسافرين، ولكن خاصة بالبضائع اللي غيمشيوا لها الشاحنات، اللي غيمشيوا لها الصناديق الحديدية أو الحاويات، اللي غتكون مرتبطة بشبكة السكة الحديدية اللي غيكون فيها مخازن، وبناءا على هاذ الشبكة ديال المحطات متعددة الأنماط ،غادي نقدرو نعملو واحد القفزة في الخدمات اللوجيستيكية، في إطار التعقيب غادي نجيب تفاصيل إضافية، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، التعقيب على الجواب السيد المستشار؟ تفضل.

المستشار السيد عبد الحميد بلفيل:

نشكركم السيد الوزير على جوابكم وعلى الإيضاحات التي تفضلتم بها، وماكيخفاش عليكم، السيد الوزير، بأنه هناك عدة مشاكل في قطاع النقل وتتحتاج لإصلاح وتنظيم القطاع.

كنشكروك على الجواب اللي كما جاوبتونا بأنه تسيير ديال المحطات الطرقية هي من اختصاصات الجماعات المحلية، ولكن السيد الوزير، أظن يجب التفكير في واحد دفتر التحملات اللي غادي يكون وطني على جميع المحطات الطرقية، باش يكون واحد النظام موحد، لأن اليوم كنشوفو المحطات الطرقية غاديين بواحد الفوضى، مثال غنعطيه ليك كنشوفو بعض المحطات كيستخلصو من الحافلات اللي كيزوروا المحطات بواحد الثمن غير معقول، كيحسبو بالكيلوميتراج، إلى هذاك الكار غيضرب 900 كيلومتر كيخلص على 900 كيلومتر اللي غادي يدير، إذن هاذي غير معقولة ولو ما يهر حتى بلاصة، أنا كنظن استخلاص المحطات خاص يكون على، إما على التذاكر، التذاكر اللي هذاك السيد البلايص اللي هز من هاذيك المحطة، هاذوك الفلوس اللي راه خذا "un pourcentage" كيف ما كيقولوا واحد 5% أو 10%، ولا يكون واحد الثمن اللي هو معقول، كيفما بعض المحطات، كمثال الخميسات دايرة 10 دراهم، وكاين محطات أخرين اللي كيخلصو فيهم الناس 6000 أو 7000 ريال للكار.

وزيادة على هذا، كنعرفو بأن المحطات -السيد الوزير- كذلك المشاكل اللي كتعاني منها من courtiers، كنعرفو بأنه courtiers اليوم ولا الربح ديالهم أكثر من مول الشاحنة، ولا

courtiers اليوم كيفرضوا على الأقل 10% في المحطة الطرقية، إلى بغيتي تشارجي الكار ديالك إلى مابغيتيش ما غتشارجيش، كاين واحد اللوبيات بيناتهم واللي هما متحدين ومعهم الناس اللي كتعاونهم.

إذن، السيد الوزير، اللي كنطلبو منك، وأنا كنعرفك السيد الوزير بأنه منذ تحملكم هاذ مسؤولية وزارة التجهيز والنقل، كتديرو واحد المجهود كبير، هناك أشياء اللي الحمد لله تغيرت، كذلك كنطلبو منك باش يتدار واحد دفتر التحملات اللي يمكن يتطرح على المجلس الموقر واللي نصوتو عليه جميع، ويكون لجميع المحطات بجميع الأرض المغربية باش يكون نفس القانون، هاذي من جهة.

من جهة أخرى، السيد الوزير، كما تعلمون هناك بعض المشاكل كذلك في النقل المزدوج، كنعرفو بأنه النقل المزدوج اليوم غادي بواحد الفوضى لا مثيل لها، اليوم كنعرفو بأنه النقل المزدوج ولا كيفرض راسو وكيبغي يدخل للمحطات، نتساءل واش عنده الحق يدخل المحطة ولا ماعندوش؟ لأنه كنقل اللي ماعندوش الساعات ديالو ديال "départ"، كنعرفو بأنه الكار اللي عنده ضرائب وعنده "TVA" وعنده كثير من المصاريف تابعاه وعنده بعض الحوايج اللي كتفرض عليه، كيدخل للمحطة عنده واحد الساعة ديال "départ" ديالو، تيبقى ساعة ديال المكانة شاد باش يجمع الناس اللي غادي يدي ديال المسافرين، كيدخل النقل المزدوج قدامو كيهز لو هاذوك الناس المسافرين، كيمشي لأنه غيمشي قبل منو وكيهبط عليهم فالثمن.

لهذا، السيد الوزير، كنطلبو منك يكون واحد حتى هاذ النقل المزدوج إلى كان عنده الحق باش يدخل المحطة الطرقية، يكون حتى هو منظم كجميع الحافلات، يكونوا عندو السوايع ديالو ديال départ باش يحترموهم حتى هو، وكذلك كنطلبو باش هاذ النقل المزدوج يكون شوية ... لأنه كيتبين لنا اليوم النقل المزدوج ولى الإنسان كيشري واحد "fourgonnette" وهي اللي كنعرفو عندها غير 4 روايض، خاص 4 يكونوا على الأقل اللور، إذن الله يستر إلى وقعات له غير crevaison كتلقاه هاز 15 ديال البشر، وهذا اللي خطير الناس اللي كيستعملو هاذ ...

إذن باختصار، ونظرا لضيق الوقت نكتفي بهذا القدر، وأثناء المناقشة إنشاء الله ديال الميزانية الفرعية لقطاع النقل اللي يمكن كذلك نناقشو فيها بعض النقط، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير التجهيز والنقل

شكرا السيد الرئيس.

تكملة لجوابي، وفي إطار التعقيب، بغيت نشير إلى أن أولا:

فيما يخص المحطة الطرقية، حضرنا دفتر التحملات ووزعناه منذ مدة على الجماعات المحلية باش يعيدوا النظر في العقدة مابين الجماعة المحلية والشركة اللي كتسير المحطة الطرقية، وكذلك كاين قانون داخلي، إذن والآن بالنسبة للمحطات الطرقية الجديدة، كنفرضو أنه يتم التوقيع على هاذ دفتر التحملات قبل ما نصدرو القرار بفتح المحطة الطرقية.

إذن هاذ الإجراء معمول، كيبقى غير دابا الجماعات المحلية اللي كتسير هاذ المحطة الطرقية، أنها يتعتمدوا في إطار العقدة اللي عندها.

قضية courtiers اللي ذكرها السيد المستشار المحترم حتى هي راجعة للمهنية ديال التدبير، علاش هاذ الظاهرة ديال courtiers ما كايناش مثلا بالنسبة للمحطة الطرقية ديال السكك الحديدية؟ نفس الشيء المحطة الطرقية النقل إلى آخره، علاش؟ لأنه اللي كيسير يعني مسير مهني، هذاك اللي كيسير بطريقة مهنية غادي يبقى يحرص على أنه رقم المعاملات يدخل للمحطة الطرقية وما يكونش واحد تحويل المداخيل للخواص.

إذن أشنو كيخص؟ كيخص نخدمو جميع من منتخبين وحكومة باش يكونوا فاعلين مهنيين اللي يسيروا المحطات الطرقية.

نرجع للخدمات اللوجيستيكية بسرعة باش نذكر بأنه كانوا هناك 4 محاور:

المحور الأول: تكلمت اللي هو المخطط المديري للمحطات اللوجيستيكية المتعددة الأنماط.

النقطة الثانية: هي تشجيع أو تأهيل الفاعلين في الخدمات اللوجيستيكية، وتشجيع أن يكون هناك بروز فاعلين مندمجين في الخدمات اللوجيستيكية اللي غادي ينطلقوا من العملية ديال النقل، ولكن يقدموا خدمات في التخزين، في مجال المساطر الإدارية إلى آخره، باش ينقصوا من التكاليف ديال الصناعات ويرفعوا من تنافسية المقاولات المغربية، في هاذ المجال هذا الشركات العمومية، يعني "مارسا المغرب"، "الشركة الوطنية للنقل "اللوجيستيك"، "الخطوط الملكية

المغربية" إلخ... من "المكتب الوطني للسكك الحديدية"، كذلك غادي نوجههم باش يحسنوا مستوى الخدمات اللوجيستيكية ديالهم، ويكونوا فاعلين أساسيين كذلك في إطار منافسة شريفة مع الخواص.

ثالثا: إحداث أدوات لرصد وتتبع وقياس التكاليف وآجال النقل مابين المغرب والأسواق المستهدفة من الاقتصاد المغربي ومن التصدير المغربي، هادا غيكون مهم.

وأخيرا، الاهتمام بالعنصر البشري باش تكون واحد الخطة مهيكلة ومدروسة، لبروز كفاءات جديدة في مجال الخدمات اللوجيستيكية، وهذا كيهم الأطر، كيهم المهن المتوسطة، وكيهم كذلك المهن الأخيرة، بحال السائقين و les caristes و les magasiniers إلى آخره.

إذن، هاذو هما المحاور الأربع ديال هاذ الإستراتيجية الجديدة اللي غنعملوها في إطار شراكة مع القطاع الخاص، والممثل في "الكنفدرالية العامة للمقاولات بالمغرب"، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة

شكرا السيد الوزير.

ننتقل إلى السؤال العادي الثاني الموجه إلى السيد وزير التجهيز والنقل، حول حالة الطرق بالعالم القروي، للمستشارين المحترمين السادة: محمد بلحسان، الحو المربوح، محمد المنصوري، عابد شكيل، عبد الله عباد، يحيى يحيى، عبد الحميد بنعلوش، فليتفضل أحد السادة المستشارين، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عابد شكيل:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني الوزراء،

إخواني المستشارين،

السيد الوزير، يكتسي البرنامج الوطني للطرق بالعالم القروي أهمية بالغة في فك العزلة عن عدة مناطق بمختلف مناطق المملكة، ونحن نعترف لكم بما قمتم به في هذا المضمار، إلا أننا لازلنا نلاحظ أن العالم القروي يفتقر إلى طرق أخرى إذا أردنا أن نراه يتقدم في الميدان الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

من جهة أخرى، السيد الوزير، نلاحظ أن عددا كبيرا من هذه الطرق غير مصنف، وبالتالي غير تابع لوزارتكم، بحيث يعود استغلال وتسيير هذه الطرق للجماعات التي توجد بها، وكما يعلم الجميع فغالب الجماعات القروية تفتقر إلى الإمكانيات المادية والبشرية التي يمكنها أن تساعد على الاهتمام بهذه الطرق على مستوى الصيانة على وجه الخصوص، وإذا استثنينا المساعدة التقنية التي تقدمها وزارتكم لهذه الجماعات، فليس هناك أي نوع من التعاون والتنسيق.

ولذلك نسائلكم السيد الوزير: كيف تتصورون مستقبل هذه الطرق في ظل ما تعرفه الجماعات القروية من ضعف كبير في الموارد المادية اللازمة لصيانتها؟.

ثانيا: ألا تعتقدون، السيد الوزير، أنه بالإمكان التغلب على هذه الصعوبات من خلال إيجاد نوع من الشراكة بين وزارتكم وتلك الجماعات التي تتوفر على وسائل مالية حتى تكون معكم في المشاركة؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد كريم غلاب وزير التجهيز والنقل:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بغيت إلى سمحتوا، فقط بما أنه في إطار الإحاطة كانت بعض التساؤلات حول الطريق الجهوية رقم 316، أن أعطي بعض الملاحظات في إطار الوقت المخصص، لأنه مرتبط مع السؤال الخاص بالعالم القروي وبالطرق بالعالم القروي.

أشير إلى أن حتى لو وقعت حوادث السير على الطريق الجهوية رقم 316 التي تعرف أشغال إعادة الصيانة، أنفي أنها قد ترتبط هذه الحوادث بأشغال الصيانة أو بقلة المراقبة ديال أشغال الصيانة، أشغال الصيانة تمر في ظروف حسنة، وفيها لوحات للتشوير، وبالتالي إذا كانت هناك حوادث فهي تكون راجعة إلى عدم احترام قوانين السير، كما هو مع الأسف يشكل أكبر عدد من حوادث السير.

فيما يخص الطرق في العالم القروي، أذكر بأنه لدينا فعلا برنامج مهم وطموح جدا اللي هو البرنامج الوطني الثاني للطرق القروية، الذي يهدف إلى بناء وشق ما يناهز 15.500 كلم من الطرق في العالم القروي، كنذكرو بأن الهدف ديال هاذ البرنامج هو فك العزلة على الساكنة القروية، 3 مليون ديال السكان غادي يكونوا مستهدفين

وغيستفدوا من هاذ البرنامج، هاذ البرنامج انطلق في بداية سنة 2006، نحن لازلنا في سنة 2007 وتقريبا الثلث ديال البرنامج يعني انطلق أو أنجز أو أعطيت الصفقات أو الأشغال هي جارية، إذن يعرف تقدما سريعا جدا، وهذا اللي جعل أن هاذ البرنامج اللي كنا متوقعين على أننا نكملوه في سنة 2015، في إطار التصريح الحكومي للحكومة الحالية أعلنا على تسريع البرنامج إلى 2012.

بالنسبة لصيانة بعض المقاطع التي هي غير مرقمة، صحيح أنه العديد من هذه الطرقات غير مرقمة، ولكن عندما تكون غير مرقمة تعتبر مرقمة كداخلة في الشبكة للجماعات المحلية، ولكن قبل ما ندخلو في هذا المجال ستكون عملية ديال إعادة الترقيم، باش ندخلو ما أمكن من الطرقات في الترقيم، هاذي النقطة الأولى باش نحافظو على هاذ الشبكة اللي غادي نجزوها.

ثانيا: كاين الحل ديال الشراكة اللي جاءت كذلك في الاقتراح في السؤال واللي كنعملو بها، لأنه كنقومو بصيانة بعض الطرقات، سواء المرقمة أو غير المرقمة، بشراكة مع الجماعات المحلية المعنية.

نعطيكم حصيلة هاذ الأشغال، ونختم بها هاذ الجواب هي أنه مابين 1995 و2007 تمت صيانة 1300 كلم من الطرق في إطار شراكة، وساهمت الوزارة في هذه الطرقات بأكثر من 50%، والطرف الآخر يعني الجهة أو الجماعة المحلية أو المجلس الإقليمي، ساهم في هذا، يعني حتى لو كانت الطريق غير مرقمة، كاين هاذ الحل ديال العمل في إطار الشراكة مع الدولة والجماعة المحلية، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد عابد شكيل:

السيد الوزير،

كنعرفو بأنه لكل شيء أوليات، كيفاش غادي يمكن لنا نفسرو بأننا دشنا مدينة ألا وهي "تامسنا"، ولازلنا ننتظر الطرق اللي غدا تربط "تامسنا" مع الجماعات القروية والبلدية اللي هي بجانبها؟، وأنا كنتكلم لكم على شيء اللي هو هنا ماشي بعيد لعاصمة ب20 كلم، ماعرفتش آش غادي يقولو الناس اللي هما موجودين في أقاليم تبتعد عن العاصمة بكيلومترات كثيرة؟ زد على ذلك، السيد الوزير، عندنا قنطرة بعيدة على العاصمة ب25 كلم، قنطرة "سيدي ملوك" تتربط "تامسنا" وقبائل زعير، بقبيلة "أعرم" وقبيلة "الشاوية"، ولازلنا ننتظر غير صيانة هاذ القنطرة اللي هي الآن اللي بغا يدوز معاها غادي يدوز في الخطر.

السيد الوزير، كاين أشياء اللي هي لابد ما خصها تعطى لها الأولوية، مدينة "تامسنا"، راه تباعو القطع والديور تبناو والناس غادي يجيو يسكنوا، ولكن الطرق اللي غادي تربط لنا هاذيك المدينة باقي ما موجوداش، بينما كاينة العمران اللي تكلفت باش تخلص هاذ الطرق ريثما تجمع الفلوس اللي هي مرصودة لها، لماذا باقين تنتظرو؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير في إطار التعقيب.

السيد وزير التجهيز والنقل:

شكرا السيد الرئيس.

في إطار التعقيب، مدينة "تامسنا" أولا، تقدم المشروع من الناحية العمرانية، بطبيعة الحال تدشنت المدينة، تم بيع بعض البقع، انطلق البناء، هاذ الشي كله ما يمكن له إلا إلى كانت الطريق، إذن الطريق راها موجودة اللي كتدي لتامسنا، ربما ماهياش في المستوى ديال طموح الربط اللي خاصو يكون بمدينة جديدة وبضواحي عاصمة المملكة المغربية، ولكن الطريق موجودة، حتى إذا لم نتمكن من تحسين هاذ الطريق، هناك شراكة اللي كنخبر بها السيد المستشار مابين وزارة الإسكان ومؤسسة العمران والوزارة والجهة، وهاذ الشراكة تم التوقيع ديالها في الأسابيع الأخيرة الماضية، وبالتالي يعني دخلنا دابا الميزانية لا لدى العمران ولا لدى الوزارة ولا لدى الجهة، باش ننفذو وننجزو الشبكة ديال الطرق الجديدة، أو إعادة النظر في الشبكة الحالية لتنفيذ المخطط اللي حددناه رفقة وزارة الإسكان، إذن العملية غادية وكتعرف المصير ديالها، وموازاة مع تشييد المدينة، ستعرف المنطقة إعادة النظر في الشبكة الطرقية.

فيما يخص القناطر، خصنا ندرسو، السيد المستشار، كل حاجة عندها الأولويات ديالها، المسؤولية هي مسؤولية وطنية، وقنطرة ديال "سيدي ملوك" فهي موضوع دراسة وغادي تدخل في البرامج، لأنه كنعيدو النظر وكنقومو بالصيانة ديال ما يناهز 100 قنطرة سنويا على الصعيد الوطني، وفي إطار هذا المخطط وفي إطار المعايير اللي كنختارو بها الأولويات، غادي ندرسو إنشاء الله هاذ الطلب وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونشكر السيد الوزير على مساهمته في هذه الجلسة.

وننتقل إلى السؤال الآني الموجه إلى السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بتحديث القطاعات العامة، حول عملية إعادة انتشار الموظفين، للمستشارين المحترمين: محمد طالحا، خيري بلخير، لحبيب لعلج، عبد السلام أمغار، جمال الدين العكرود، الأمين الدراق، محمد القلوبي، محمد أبو السعود، علال عزيوني، عبد المالك لعرج، فليتفضل أحد السادة المستشارين لإلقاء السؤال، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد طالحا:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء، السيدة المستشارة،

إخواني المستشارين،

يعتبر تثمين الموارد البشرية عملا أساسيا في نجاح كل البرامج الإصلاحية والسياسية والتنموية. وذلك للتحكم في إنجاز المهمات الإنمائية، والاستجابة لحاجيات المواطنين الفاعلين والحاجات ذات الأولوية للدولة وملائمتها مع المهام الجديدة، بالإضافة إلى التحكم في التكلفة وتدبير عامل الزمن.

وفي هذا الإطار، يعلم الجميع أن الحكومة عازمة على إعداد وتطبيق سياسة إعادة انتشار الموظفين بشروط معينة، تطمح الحكومة من خلالها تقوية سياسة الحركية التي تشجع على انتقال الموظفين داخل الإدارات وبين الإدارات المركزية والمصالح المركزية المختلفة للقطاعات الوزارية، وذلك لتصحيح الاختلالات والفوارق الموجودة على مستوى الكفاءات والأعداد.

إن الوزارة في إطار سياسة إعداد انتشار الموظفين، قامت بعدة تشاورات ودراسات تهدف من خلالها تحقيق توسيع في الآفاق المهنية للموظفين وإغناء تجاربهم وتمكينهم من تحمل المسؤولية بدينامية جديدة داخل الإدارة وتقوية الشعور بالانتماء للإدارة والمرافق العمومية بصفة عامة، وعقلنة استعمال الموارد البشرية من خلال تحقيق توازن بين القطاعات الإدارية، هذه العملية التي حددت لها إجراءات تحفيزية مالية حسب وسائل الإعلام، كصرف تعويضات تحدد في 6 أشهر من الراتب وتعويض مابين 15 ألف و50 ألف درهم على أساس ألا يتعدى مجموع المبلغ المحصل عليه 200 ألف درهم.

لذا نسائلكم السيد الوزير المحترم، عن إيجابيات هذا الإجراء في ظل التعقيدات المسطرية وتعدد الأنظمة الأساسية؟ وماهي انعكاسات عملية انتشار الموظفين المالية على الخزينة العامة؟ وماهي المؤشرات الحقيقية لتحقيق التوازن والمردودية والجودة؟ كما نسائلكم على ماهي المقاربة التي يمكن استخلاصها مقارنة مع المغادرة الطوعية؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد محمد عبو الوزير المنتدب لدى الوزير الأول، المكلف بتحديث القطاعات العامة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

الزملاء السادة الوزراء المحترمون،

بادئ ذي بدء، أتوجه بالشكر إلى السادة المستشارين المحترمين عن فريق التجمع الوطني للأحرار، لطرحهم هذا السؤال الهام واهتمامهم بموضوع إعادة انتشار الموظفين.

في الواقع، إن الوظيفة العمومية يعتريها سوء توزيع الموظفين وأعوان الدولة حسب جهات المملكة وحسب القطاعات ونوعية الكفاءات، إذ على سبيل المثال، كانت تتمركز أعلى نسبة من الموظفين قبل المغادرة الطوعية في جهة الرباط سلا زمور زعير وجهة الدار البيضاء الكبرى، وبعد العملية انخفضت هذه النسبة، لكن مازالت هاتين الجهتين تمثلان لوحدهما حوالي 27% من مجموع الموظفين.

ومن أجل معالجة سوء التوزيع المشار إليه أعلاه، تم اعتماد مقاربة إعادة انتشار الموظفين تهدف بالأساس إلى:

أولا: سد الخصاص المزمن من بعض الكفاءات في بعض القطاعات، لا سيما الاجتماعية منها كالصحة والتعليم؛

ثانيا: تفادي الوقوع مستقبلا في دوامة الفائض الكمي والكيفي، في بعض الأقاليم والجهات؛

ثالثا: تشجيع الموظفين على الالتحاق للعمل ببعض الأماكن النائية والتي كان من الصعوبة من قبل إقناع الموظفين بالانتقال للعمل بها؛

رابعا: تثمين المسارات المهنية للموظفين.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إن عملية إعادة انتشار الموظفين، ترتكز على مبادئ أساسية تتمثل فيما يلي، وهي أربعة:

المبدأ الأول: الطوعية والانتقاء، حيث تبقى مشاركة الموظفين في إعادة الانتشار رهينة بالتعبير عن رغبتهم في إعادة تعيينهم من إدارة إلى أخرى، بناء على طلبهم وموافقة رئيس الإدارة التي يتنمون إليها؛

المبدأ الثاني: وهو التحفيز، ويتمثل أساسا في تخويل الموظفين الذين يستفيدون من إعادة الانتشار، تعويضا يتكون من مكافأة خاصة يحدد مبلغها في أجرة 6 أشهر برسم آخر أجرة للموظف، ومكافئة جزافية عن تغيير مقر الإقامة تحدد مبالغها تبعا لمقرات التعيين وحسب 5 مناطق التي سيتم تحديدها بموجب قرار مشترك للوزير المكلف بتحديث القطاعات العامة ووزير الاقتصاد والمالية، ويمكن أن تصل المكافئة كما جاء في تساؤلكم السيد المستشار المحترم إلى حدود 200 ألف درهم؛

المبدأ الثالث: وهو الاستهداف، حيث سيتم دعم هذه العملية، بمقاربة محدودة ونفعية ودقيقة وتدريجية، لها هدف تحديد حاجيات الإدارة، وذلك استنادا إلى الدليل المرجعي للوظائف والكفاءات؛

المبدأ الرابع والأخير: الشفافية والنزاهة، حيث ستشرف على هذه العملية، لجنة مكونة من ممثلين عن وزارة تحديث القطاعات العامة ووزارة الاقتصاد والمالية والوزارة المعنية، ومهمتها تتلخص فيما يلي:

- تلقي البرامج المتعلقة بإعادة الانتشار؛
- القيام بدراسة هذه البرامج والمصادقة عليها؛
- تتبع وتقييم عملية إعادة الانتشار، ورفع تقرير إلى السيد الوزير الأول في الموضوع. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، هل هناك تعقيب السيد المستشار؟ تفضل.

السيد المستشار محمد طالحا:

في البداية أود أن أشكر السيد الوزير عن هذه الإيضاحات الدقيقة.

السيد الوزير، نحن نعرف حق المعرفة أن لكم القدرة والإرادة الكافية للتغلب على جميع الصعوبات مما لكم من مؤهلات وتجربة لإنجاز هذه العملية بنجاح، إلا أنه لدينا بعض الملاحظات:

أولا: تيخص هاد الناس اللي غدي امشيو من إدارة للإدارة أنه يتعمل لهم شي تكوين تأهيلي، باش أمكن ليهم اندمجوا في وزارة أخرى أو في إدارة أخرى؛

ثانيا: عندنا تخوف، السيد الوزير، كان معروف على الإدارة العامة أو العمومية أنه منين كتقول شي موظف باش التحق بشي مكان غادي التحق، وإلا غدي اديروا له عدم الالتحاق والعقوبات اللي تترتب عليه، إلا أنه الآن تنشوفوا أنه غادي تخلقوا واحد des primes لتشجيع وتحفيز إلا بغيتي باش الإنسان انتقل من مكان لمكان، يعني واش مكاينش شي تخوف هنا، باش تخلقوا واحد السابقة في الإدارة المغربية على أنه كل واحد بغا يتحول خاصو التخلص؟

النقطة الثانية: السيد الوزير، هو أنه بغينا نقترح عليكم واخا الاقتراح غادي إيجي شوية غير دستوري واش ميمكنش تقومو بتوظيف إقليمي؟ وهاد القضية هذه كان بدا فيها وزير سابق في إدارة التعليم الابتدائي، أنه الملفات اللي كيتاخاذوا أو المعلمين اللي كيمشيوا لمدرسة تكوين المعلمين، كيمضيوا التزام بأنهم إرجعوا للأقاليم دياهم إعملوا فيها، هكذا سيمكن بعض الاستقرار في بعض القطاعات الحساسة، كالتعليم مثلا، وتجاوز مشاكل السكن والانتقال والتنقل، ويمكن توظيف أبناء المناطق النائية ورفع الحيف عن العالم القروي في هذا المجال، لأنه السيد الوزير، لا يخفى عليكم أنه بعض المناطق بحال إقليم فكيك اللي أنا أنحدر منه، كيمكن نقول لشي واحد من تالسينت وألا ببني تجيت، ومنين كيمشي، مجرد ما كيوصل كيقلب باش امشي في حالتو، ولهذا لو كانو أبناء الإقليم غادي إكون واحد الاستقرار.

إلى حد الآن لا زالوا الأقسام بدون معلمين وأساتذة وأنه حتى واحد ما باغي امشي لهذه المناطق النائية، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول، المكلف بتحديث القطاعات العامة:

شكر السيد الرئيس المحترم.

أتفهم انشغالات السيد المستشار المحترم، غير أريد أن أطمئنكم على أن العملية كما قلت، وهذا مبدأ أساسي، وهي عملية طوعية وانتقائية، يعني الموظف له الاختيار أن يختار أن يشارك في هذه الحركية أو بورصة

الحركية، كما تسمى ببورصة الحركية أم لا، إذن ليس هناك إلزام لأي موظف بأن ينتقل من منطقة إلى أخرى.

وغدي تكون كذلك، وهذه مناسبة سنيحة لبعض الموظفين لكي يشاركوا في هذه العملية، والتي ستمكننا من تفاوت هذيك العملية ديال أن هناك عدد كبير من الموظفين مكيبغيوش إلتحقوا بالمناطق النائية، إلا أنه بورصة الحركية، تلزم كل مستفيد من هذه العملية ديال إعادة الانتشار، أنه خلال خمس سنوات لا يمكنه أن يشارك في أي عملية ديال الحركة.

إذن لتطمئنوا على أن العملية تطوعية وانتقائية، يعني أكيد أن الإدارة أو أن هذه العملية ستسمح للحكومة في إطار عقلنة تدبير الموارد البشرية، باش تعتمد على أعداد موظفيها أينما كانوا، ومن أجل تدبير حاجياتها على المستويين الترابي والقطاعي.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

إذن نمر إلى السؤال العادي الموالي، الموجه إلى السيد الوزير، حول تفعيل سياسة اللاتركيز الإداري، للمستشرين المحترمين السادة: محمد الخضوري، عبد الوهاب بلفقيه، سلامة حفيظي، المحجوب دادا، علي سالم الشكاف، مولاي الحسن الطالب، حسن قاسمي، سعيد سرار، بوشعيب الهلالي، فليتفضل أحد السادة المستشارين المحترمين. تفضل.

المستشار السيد عبد الوهاب بلفقيه:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السادة الوزراء المحترمين،

السيدة المستشارة والسادة المستشارين المحترمين،

بادي ذي بدء لا بد أن أسجل بكل افتخار واعتزاز، السياسة التي ينتهجها صاحب الجلالة نصره الله، في منهجية سياسة القرب.

ولعل الدليل على سياسة صاحب الجلالة، وهو زيارته للأقاليم الجنوبية وإعطاء عاصمة جهة كلميم السمارة والأقاليم الأخرى تشريفا كبيرا، بحيث أقام جلالته أكثر من أسبوعين وجعل عاصمة هذه الجهة، عاصمة للملكة الشريفة، فهي سياسة القرب، سياسة القرب التي ينتهجها صاحب الجلالة والتي عبر عنها في عدة مراحل أو في عدة خطابات التي ... في أكادير وفي عدة خطابات أخرى، إلا أن الحكومة لازالت لم تعط لسياسة اللاتمركز أو لسياسة الجهة، السياسة الجهوية بغدها الحقيقي، بحيث نجد عدة جهات لم تعرف بعد التموقع الإداري الجهوي، من هنا نطالب السيد الوزير، ونسائله:

ما هي الإجراءات والتدابير التي ستتخذها الحكومة في هذا المجال من أجل إعطاء كل جهة من الجهات 16 بعدها الإداري الجهوي الحقيقي، كسبيل لضمان سياسة اللاتمركز الإداري بالمغرب؟ وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا.

السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بتحديث القطاعات العامة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

الزملاء السادة الوزراء المحترمون،

أود في البداية أن أتقدم بالشكر إلى السادة المستشارين المحترمين عن الفريق الاشتراكي، بطرحهم لهذا السؤال الهام، الذي يتعلق بأحد المحاور الأساسية المرتبطة بتدبير الشأن العام، وأحد الخيارات الإستراتيجية التي تنهجها الحكومة، وإني لأشاطر السادة المستشارين لما يولونه من اهتمام بالغ لخيار اللاتركيز الإداري.

أؤكد أن الحكومة عازمة على مواصلة المضي في تكريس خيار اللاتركيز الإداري، باعتباره دعامة أساسية لكل سياسة تهدف إلى تحقيق تنمية محلية مندمجة في إطار سياسة القرب، وفق التوجيهات الملكية السامية في هذا الصدد، ولا سيما الخطاب الملكي الموجه للمشاركين في الملتقى الوطني للجماعات المحلية بأكادير أيام 12-13 دجنبر 2006، والذي حث فيه الحكومة على إعداد تصور استراتيجي وشامل، لمنظومة إدارة لا ممركزة وفعالة تعتمد المقاربة الترابية، وكذا مضمون التصريح الحكومي الذي أكد على تكريس قواعد الديمقراطية المحلية، وترسيخ سياسة اللاتمركز الإداري في تدبير الشأن المحلي، ودعم المجهودات المبذولة من طرف كل المنتخبين والفاعلين الاقتصاديين المحليين.

وفي هذا الصدد، ستعمل الحكومة على اعتماد مخطط خماسي أول 2008-2012 قوامه تدعيم إدارة قريبة منصتة ومستجيبة لطموحات كل المتعاملين معها، وذلك بجعل من الجهة فضاء لاتخاذ القرارات، والعمالة مجالا لتوزيع الموارد، والدائرة إطارا للتنسيق.

وفي هذا السياق، فقد تم إسناد مهمة وضع المخطط المذكور للجنة تقنية تعمل وفق التوجيهات الملكية، ومضامين التصريح الحكومي.

ومن هذا المنطلق، ولترسيخ أسس ثابتة ومحكمة تضمن لعملية اللاتركيز الإداري ممارسة سليمة وممنهجة، عملت الحكومة على إصدار مرسوم بتاريخ 2 دجنبر 2005، بشأن تحديد قواعد تنظيم القطاعات الوزارية واللاتمركز الإداري، والذي جعل من اللاتمركز الإداري قاعدة عامة لتوزيع الاختصاصات بين الإدارات المركزية ومصالحها اللامركزة، حيث حدد المهام التي يتعين أن تتولاها هذه المصالح والمتمثلة في تنفيذ جميع المقررات والتوجيهات الصادرة عن السلطة المركزية ذات الطابع المحلي، كما صنف هذه الوحدات الترابية في مديريات جهوية وإقليمية، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة لكم السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الوهاب بلفقيه:

شكرا السيد الوزير، وشكرا على جوابكم، ولكن السيد الوزير، راه مغديش نبقاو نتسناو هذه الإجراءات، مغديش نتسناوها حتى إمتى؟

احن الآن غدي نعطيك مثال، نحن الآن بجهة كلميم السمارة وقسمونا ما بين أكادير وما بين العيون، راه البارح يلاه منين كتكول هذا المرسوم ما صدر في سميتو يالاه حولو الإدارة الجهوية ديال المكتب الوطني الكهرباء، لاحوها من أكادير وردونا عاوتاني للعيون، خاصنا نعرفو هاد الشي آشنو هو؟

نعطيوك السيد الوزير، بأننا نحن مقسمينا إلى أكثر من ثلاثة جهات، نعطيك في وكالة الحوض المائي، وكالة الحوض المائي، حوض الصياد نون، تابعين لوكالة الحوض المائي ديال سوس ماسة درعة، الحوض ديال درعة تابعين لإقليم الراشيدية، وحمموا معي السيد الوزير، وتوقعو معايا هاد الشي الذي أقوله، الحوض ديال درعة تابع لإقليم الراشيدية، والحوض ديال الساقية الحمراء اللي في السمارة تابع لجهة كلميم السمارة تابع للوكالة الحوض المائي ديال العيون هذا مثال.

المندوبية الجهوية ديال الفلاحة، كتصور أن الإقليم ديال طاطا في الفلاحة تابع إلى إقليم تارودانت ونحن جهة، السيد الوزير، وزيادة على الاجتماعات به مانزيدو للمندوبيات الآخرين ديال المياه والغابات أحنا تابعين للعيون.

التكوين المهني نحن تابعين للعيون، شركة العمران كنا في أكادير وردونا للعيون مفهمناش واش نحن جهة أم ماشي جهة؟ إذا كنا جهة إوا عطيونا الإدارات ديالنا، ميمكنش المسؤول، الوالي ديال الجهة أو المسؤول أو رئيس الجهة أو أي إدارة أرادت أن تجتمع مع مسؤول، إتسنى هذاك المسؤول لأنه عندو اجتماع في جهة أخرى، والفرق ديال الكيلومترات من المركز ديال جهة كلميم السمارة إلى العيون 460 كلم، ومن الفرق لأكادير 213 كلم وفين غادي نساير هذه المشاكل ديال المواطنين السيد الوزير.

لا يمكننا أن ننتظر هذه المراسيم حتى إمتى، الله يجازيكم بخير، خاص الحكومة تفكر في هذه الأشياء، راه لا يعقل باش نتدبرو مشاكل المواطنين ونحن المسؤولين اللي غدي نجتمع معهم غير موجودين، إذا كان الممثل ديال جلالة الملك في الجهة حاضر، المسؤولين ديال القطاعات الآخرين غير حاضرين، مع من سنجتمع؟ راه معندنا ماندريو، غدي نبقاو غير جالسين هناك، واللي ارسل ليك واحد الإنسان اللي معندوش قرار إذا كان ذلك المسؤول دار فيك الخير إصيفط ليك واحد السيد، ولكن منين كيجي كيقول لك القرار ما في يدي، ديال المدير الجهوي، المدير الجهوي عندو اجتماع مع الوالي اللي بطبيعة الحال غادي سبق المسؤول ديال ديك الجهة التي ينتمي إليها إداريا.

إذا هاذ الشي خصنا نفكرو فيه السيد الوزير، ونحلو المشاكل ديال المواطنين، بطريقة واضحة ومغديش احتاج هذا الشي إلا قرار بسيطا من طرف الوزير، ويخلق لنا إدارة.

إذن نفكر مزيان السيد الوزير وخاص الحكومة تعجل لنا بهذا البعد الجهوي الحقيقي إذا كنا نفكر في هذا الشيء، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، إذا نشكر السيد الوزير على مساهمته... هل لديكم تعقيب؟ تفضل.

السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول، المكلف بتحديث القطاعات العامة:

شكرا السيد الرئيس.

غير بغيت نؤكد للسيد المستشار المحترم على أنني أتفق معه على أنه هناك خلل، صحيح بين الجهوية واللاتركيز الإداري، هذه حقيقة لا مفر منها، الحكومة واعية كل الوعي بهذا الخلل، ولكن هي عازمة

كذلك إلى الوصول أو عندها عزيمة قوية لتجاوز كل هذه المعيقات، ربما المخطط الاستراتيجي اللي تكلمت عليه أثناء الجواب ديالي على السؤال ديالكم، سيعمل على حل هذه الإشكالات وهذه الاختلالات المطروحة.

كذلك لابد أن نأخذ بعين الاعتبار الإمكانيات والوسائل المتاحة كذلك لبعض القطاعات اللي تكلمت عليها السيد المستشار، اللي مستطعاتش باش تفتح فروع أو مصالح جهوية إقليمية، وهذا حاصل مع الأسف الشديد ليس غير في المناطق الجنوبية وإنما في جل جهات المملكة، إذن أؤكد أن الحكومة عازمة على تجاوز هذا الخلل وهذا الإشكال. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونشكر السيد الوزير على مساهمته في هذه الجلسة.

وننتقل إلى السؤال الآني الموجه إلى السيد كاتب الدولة لدى وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة، المكلف بالماء والبيئة، حول مشكل توحل معظم السدود، للمستشارين المحترمين: مصطفى قاسمي، محمد بلحسن خيير، ناجي الفخاري، محمد الفحل، عبد الحميد بلفيل، عبد اللطيف أبدوح، عبد العزيز العزابي، بلعيد بنشمسي، يوسف التازي، تيتنى العلوي، العربي سديد، إسماعيل قيوح، الطاهر الفيلالي، علي قيوح، محمد بن الزايدية، الكلمة لأحد السادة المستشارين، تفضل السي الناجي.

المستشار السيد ناجي الفخاري:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

الأخت المستشارة،

إخواني المستشارين المحترمين،

لقد بدأ الاهتمام بتنمية الموارد المائية بالمغرب منذ العشرينيات، حيث توالت المنجزات، وتعد سنة 1967 قفزة نوعية لهذه السياسة، وذلك حينما حدد جلالة الملك المغفور له الملك الحسن الثاني طيب الله ثراه، هدف سقي مليون هكتار في أفق سنة 2000، وذلك بإعطائه الانطلاقة لبرنامج ضخم يضم مشاريع بناء سدود كبرى متعددة الأهداف لتعبئة المياه السطحية والتحكم فيها.

إلا أن سنوات الجفاف التي توالت، حيث أصبح المعطى هيكليا، لذا ننبه لأخذه بعين الاعتبار في تخطيط وتنظيم الموارد المائية بالمغرب، ولأن قطاع هندسة المياه أصبح يواجه عدة صعوبات تتجلى في توحل السدود وتقادم عدد كبير منها وفي الحمولات والفيضانات والجفاف، وكذا في البطء في تبني النصوص التطبيقية لقانون الماء، بالإضافة إلى إشكالية تمويل التجهيزات المالية، لذا فندرة الموارد المائية أصبحت تفرض تدبيرا عقلانيا وملائما لتلبية حاجيات مختلف المستعملين من الماء.

لذا نسائلكم السيد الوزير المحترم: ما هي الإجراءات التي تنوي وزارتكم اتخاذها لحماية السدود وتمشيطها من الأوحال العالقة في عقرها؟ وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد عبد الكبير زهود كاتب الدولة لدى وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة، المكلف بالماء والبيئة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء المحترمين،

السادة المستشارين المحترمين،

نشكر السيد المستشار المحترم على طرحه هذا السؤال، وبخصوص الشق الأول من سؤاله، فيما يخص أخذ بعين الاعتبار الجفاف كمعطى هيكلي في المخططات التي تعتمدها بلادنا لتنمية مواردها المائية، وأطمئن السيد المستشار المحترم بأنه هذا المعطى يؤخذ بعين الاعتبار، والآن عملية مراجعة وتحيين المخططات المديرية لتنمية الموارد المائية، بجميع الأحواض المائية هي الآن جارية والتشاور جاري، والسادة المستشارين وممثلي الأمة معنيون ويشاركون في هاته العملية، وألا لبس بخصوص هذه النقطة.

أما فيما يخص توحل السدود، فهذه الظاهرة ديال توحل السدود هي تؤخذ بعين الاعتبار أثناء تصميم ديال السد، ويخصص لكل سد واحد الشطر يدعى الشطر الميت، مخصص لاستقبال هذه التوحلات، بحيث أنه اليوم علميا يعني الطرق العلمية اللي تتمكنا من تقييم الواردات المائية كسوائل مائية، هي كذلك تمكننا من تقييم الواردات الصلبة اللي تتجي للسد، ويخصص لها شطر ميت تعزل بها هذه

الأوحال، وملي تتجي هذيك الحمولات وتتجي ذيك المياه بسرعة فائقة، فتتحل ذيك القنوات التحتية للتفريغ وتيمكن أنه تنخرجو واحد الجزء مهم من هذه الرواسب.

كذلك هناك المعالجة البيولوجية، أي تشجير الأحواض المنحدرة، وهذه العملية تتم بتنسيق مع المندوبية السامية للمياه والغابات، والآن بخصوص المشاريع الجديدة التي تبرمج كل المشاريع عندما تبرمج يتم كذلك تخصيص ميزانية لمعالجة الأحواض المنحدرة، وهناك معالجات ميكانيكية تنعملو ذوك الحواجز المائية، وكذلك بعض السدود التلية، أو السدود الصغيرة جدا، اللي تتمكن كذلك من معالجة هذه الظاهرة، عندما نجبر لإزالة هذه الأوحال، فنقرر ذلك فنقوم بهذه العملية، والمثل الآن جاري بسد مشراع حمادي واللي كانت الحقينة ديالو مبقات تتوفر إلا 5 ملايين أمتار مكعبة، وبدأت هذه العملية في سنة 2004 والآن راه مستمرة حتى 2009، اللي غدي تمكن باش هذه الحقينة توصل ل10 ملايين أمتار مكعبة، أي إزالة 5 ملايين ديال الرسوبات، وهناك برامج أخرى، بسد الدخيلة، وكذلك سد للا تكركوست، سد الحسن الأول، لأنه سنكون مجبرين ... لأن هذه العملية لإزالة الأوحال هي مكلفة جدا في حدود ما بين 15 و 20 درهم للمتر المكعب، وبالتالي في بعض المناطق فتكون أسهل أنه نبنيوا سد جديد يقوم بنفس المهام اللي كيقوم بها السد اللي فيه هاذ التوحل، وتتكون هذه العملية أقل تكلفة، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، تعقيب؟ تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد ناجي الفخاري:

شكرا السيد الوزير على جوابكم وتوضيحاتكم وسهركم المستمر عن القطاع، لكن أؤكد لكم مرة ثانية بأنه ليس أمام بلادنا من خيار سوى تثمين الماء وترشيد استعماله والمحافظة عليه، والاعتماد الفعلي لمقاربة تدبير الطلب وتوفير العرض، وذلك من خلال المتابعة الحديثة لسياسة تعبئة الموارد المائية وتحويل المياه من المناطق ذات الوفرة نحو المناطق ذات الخصاص، لتحليق العدالة الاجتماعية، وحتى لا نكرس سياسة المغرب النافع والمغرب غير النافع، وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، تعقيب السيد الوزير، الرد على التعقيب؟

السيد كاتب الدولة لدى وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة، مكلف بالماء والبيئة:

من أهم المحاور التي نعتمدها وفقا للخطاب السامي لجلالة الملك نصره الله أثناء ترأسه المجلس الأعلى للماء والمناخ بأكادير سنة 2001، اللي حدد المعالم السياسة المائية، واللي هي تتم والكل يعلم ذلك، من خلال التوصيات والمشاورات التي تتم داخل المجلس الأعلى للماء والمناخ، وبالتالي فالسياسة المائية المتبعة ببلادنا سياسة تشاورية، وهناك الشيء علاش مكنخطؤوش فيها وتتكون الإنجازات ديالها كلها ذات النفع وكتهم جميع مناطق المملكة، وأعتقد أن الكل يشهد ويقر بذلك، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

إذن نمر إلى السؤال الآني الموالي الموجه أيضا إلى السيد كاتب الدولة لدى وزيرة الطاقة، حول سياسة بناء السدود بالأقاليم الجنوبية، للمستشارين المحترمين السادة: مهدي زركو، امبارك السباعي، مولاي إدريس العلوي، سعيد كمال، عبد السلام الودي، محمد تضومانت، الحاج الطهري، حسن زهير، الكلمة لأحد السادة المستشارين، تفضل.

المستشار السيد المهدي زركو:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

السيد الوزير المحترم،

بفضل السياسة الحكيمة للمغفور له صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني طيب الله ثراه، والمتمثلة في بناء السدود، دأب المغرب على بناء العديد من السدود في جل مناطق المملكة، مما جعل المغرب من الدول الرائدة في مجال استغلال الموارد المائية المتوفرة، إلا أن سياسة بناء السدود عرفت عدة اختلالات في عدة مناطق، حيث مازالت أقاليمنا الجنوبية تعاني نقصا حادا في المياه، نظرا لقلة المياه الجوفية، وعدم تشييد سدود قادرة على تخزين وتوفير هذه المادة الحيوية.

لذا نسائلكم السيد الوزير المحترم: ما هي السياسة المتبعة من طرف الحكومة من أجل توفير الماء الصالح للشرب لساكنة الأقاليم الجنوبية؟

ثانيا، ما هي السدود التي تنوي الحكومة تشييدها بهذه المنطقة؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد كاتب الدولة لدى وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة، مكلف بالماء والبيئة:

شكرا للسيد المستشار المحترم على طرحه هذا السؤال، اللي أخبر السيد المستشار أنه بخصوص تأمين تزويد هاذ المناطق بالماء الصالح للشرب، فعلى سبيل التذكير، أنه المكتب الوطني للماء الصالح للشرب، خصص برسم برنامج 2006-2009 ما يزيد على مليارين وستمائة مليون درهم، موجهة لهذه الأقاليم لتأمين عملية التزويد بالماء الصالح للشرب.

أما فيما يخص بناء السدود بالأقاليم الجنوبية، فهذه الأقاليم تحضى بعناية كبيرة في برامج الحكومة فيما يخص بالشق المتعلق بتعبئة الموارد المائية، وقد أنجز بهذه الأقاليم عدة سدود، نذكر منها سد يوسف بن تاشفين، سد الأمير مولاي عبد الله، سد عبد المومن، سد الحسن الداخل، سد المنصور الذهبي، كما أن هناك 14 سدا صغيرا أنجزت، ومؤخرا أنجزت عدة سدود في كل من طان طان، فسد عوين الكورة، وسد خلف بن مسعود، سدين أنجزا سنة 2005، بإقليم كلميم كذلك إماون وأغرغيس، وبإقليم السمارة الساقية الحمراء، سيدي أحمد العروصي، وكذلك بالعيون، سد المسيرة الخضراء، وأخيرا سد صغير بطاطا وهو سد تيغشت.

وتجدر الإشارة كذلك إلى أن الأسبوع الماضي بمناسبة زيارة سيدنا الله ينصرو للأقاليم الجنوبية، فقد دشن جلالته سد تويز كرمز بأسا، وهو معلمة مائية كبرى بهذه المنطقة، حيث أنه يمكن من تخزين حجم مائي يفوق 75 مليون من الأمتار المكعبة.

وأعطى كذلك جلالته بنفس المناسبة عملية انطلاق سد سيدي المحجوب بإقليم إكلميم بإفران، الأطلس الصغير، ويوجد حاليا في طور الإنجاز ثلاثة سدود صغرى بإقليم "أوسرد" وسدا صغيرا بإقليم زاكورة وسدين كبيرين يدرسان الآن بإقليم كلميم.

وقد تمت برمجة عدة سدود برسم سنة 2008 بكل من إقليم الراشيدية، سد "تمكيت" والبيضاء، وتدغى وتاغوشت، وبإقليم كلميم هناك سد خرب الحمام، الذي هو مبرمج، وبإقليم طان طان سد أعبار، وبإقليم ورزازات سد أموميت وآيت داوود، وبإقليم زاكورة سدي عين آيت أحمد وتاغبالت، وبإقليم السمارة سدي مقطع الحوزة واربيب المغابر، وبالإضافة إلى ثلاث سدود صغرى بإقليم أوسرد.

وكما لاحظتم أنه مجهود كبير يعطى لأقاليمنا الجنوبية بهدف إنجاز أكبر ما يمكن إنجازه في حدود ما توفره المواقع المتاحة لبناء السدود بها، وكما لاحظتم أنه اتجاه اهتمام كبير موجه لأقاليمنا الجنوبية، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، التعقيب السيد المستشار.

المستشار السيد المهدي زركو:

السيد الوزير، السدود اللي كلتو في الأقاليم الجنوبية، ولكن نحن نتحدث عن الأقاليم الجنوبية المسترجعة، هذه المشكلة ديال الماء، قائم السيد الوزير، وفات طرحناها على الحكومة السابقة وأنتم عضو فيها، راه الماء السيد الوزير، الآن في الداخلة كيوصل للمواطن ب200 درهم للبرميل.

تكلمت على المكتب الوطني للماء الصالح للشرب هذاك الماء الناس مكيشربوش، الناس كتشري الماء اللي كيجي من طان طان وكتشريه ب200 درهم للبرميل في الداخلة، يعني ب60 درهم حتى ال70 درهم، السمارة كذلك.

إذن السيد الوزير حنا كنشوفو بأن حل المشكلة هو في بناء السدود وإلا المكتب الوطني يعطي الماء الصالح للشرب، ماشي المواطن يؤدي تكلفة فاتورة الماء اللي كيستعمل ويؤدي فاتورة ثانية يشري الماء من جهة أخرى ينقلها الناس، هذاك الماء اللي كينقلو الخواص ينقلو المكتب الوطني للماء الصالح للشرب ويوفرو للمواطنين.

تكلمتم على سد المسيرة، فعلا سد المسيرة كاين في العيون، ولكنه ليس بسد، هو عبارة عن حاجز رملي مملوء بالأحجار والتراب، وربما غدي يكون عالة على مدينة العيون إلا كانت أمطار كثيفة، لأنه معندوش صيانة متينة باش يكون سد، حنا بغينا هاد السد يتبنى ويعود سد بجميع المواصفات حتى يستغله المواطن، الآن دابا فيه الماء مامستغلو حد، هو عالة على المواطنين، غير صالح، كنشوفو في الماء لكن غير مستغل، الماء مالح يهدد المواطنين، يعني إشكالية كبيرة.

احنا السيد الوزير كيما ذكرتم هاذ السدود في هذه الأقاليم، فعلا كاينة سدود مهمة في أكادير ورا أكادير ولكن احنا بغينا كذلك سدود ديالنا هي اللي غدي تحل لنا المشكلة.

شوف، واد الساقية، ملايين الأمتار المكعبة اللي كتمشي للبحر ضاعت، واد درعة ملايين الأمتار اللي كتمشي للبحر وكتضيع، واحنا في حاجة ماسة إليها، ونشوفو هاذ السدود هو الحل للمشكل.

هناك سدود تلية السيد الوزير، كانت مقررة في خندق الزريبة بالجماعة القروية لتفاريتي، يقال أنه تم تحويلها، بالعكس هذاك خندق الزريبة هو مهم وقريب من السمارة بينه وبين السمارة شي 20 كلم، وتابع لجماعة قروية يكن لها المغاربة كل الاحترام، هي جماعة تفاريتي، وتعرفون تفاريتي ومشاكل تفاريتي، حنا بغينا هذاك السيد يبقى في تفاريتي ويتبنى قريب من تفاريتي ماشي يتحول، علاش يتحول؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الرد على التعقيب، السيد الوزير.

السيد كاتب الدولة لدى وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة، مكلف بالماء والبيئة:

أنا أريد أن أؤكد مرة أخرى للسيد المستشار المحترم، أنه جملة السدود اللي ذكرت راه كلها في إقليم السمارة، في أوسرد، في طاطا وفي كلميم، وبخصوص سد الساقية الحمراء، فهو سد بالغ الأهمية بحيث أنه تيحمي المدينة من الفيضانات، هناك مشروع الآن غدي يبدى الإنجاز ديالو وكانت توقعت اتفاقية أمام أنظار جلالة الملك نصره الله، اللي غدي يمكن من تحويل المياه من هذيك الحقينة للطبقة المائية ديال في فم الواد، بحيث أنه غدي يمكن من تطعيم هاذيك الطبقة المائية اللي هي مورد أساسي في تزويد المنطقة بالماء الصالح للشرب.

لأن السؤال تطرق على السدود، فمتكلمناش على المجهود التي تقوم به الدولة فيما يخص تعبئة الموارد المائية الجوفية، والسدود هي ترتبط بالمواقع المتاحة، لأنه ميمكنش نبنيو السدود في أي منطقة، خاص تكون في واحد الموقع من الناحية الطبوغرافية ولا من الناحية الجيولوجية تيمكن من إنجاز سد به.

فالاتجاه اللي تنمشيوا فيه احنا كل موقع وتنعرفو بأنه تراث ثمين، عنده قيمة، لأنه غدي نبنيوا عليه سد، واللي قمنا به في هذه الحكومة هو أنه أعطينا أهمية كبيرة لهذه المناطق، بحيث أنه شفتو الوتيرة كيفاش تسرعت، وفي اتجاه هذه الأقاليم، ويعني أعطينا الأولوية في برامجنا، وبالتالي فأنا أعتقد أن هذا المجهود يمكن أن نعتبره استثنائي، سيتواصل وسنسترف كل المواقع التي يمكن أن نشيد بها السدود في هذه المناطق، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ونشكر السيد الوزير على مشاركته في هذه الجلسة.

وننتقل إلى الأسئلة الموجهة لقطاع الداخلية وعددها 7 أسئلة.

السؤال الأول موجه إلى السيد وزير الداخلية، حول دعم الجماعات المحلية بالأطر التقنية والطبية، للمستشارين المحترمين السادة: عبد اللطيف أوعمو، أحمد الرحموني، محمد الزعيم، لحسن أكوجكال، محمد القندوسي، العربي خربوش، حسن الغزوي، سيدي محمد أخطور، محمد صالح اقميزة، أحمد الشوفاني، جناح عبد العزيز، محمد الرحموني.

فليتفضل أحد السادة المستشارين لإلقاء السؤال.

المستشار السيد لحسن أكوجكال:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

فكثير من الجماعات المحلية تعاني من نقص في بعض الأطر، خاصة منها الأطباء والمهندسين، في الهندسة المعمارية والمدنية، وهذا ما ينقص من فعالية أدائها في مجال الوقاية والمراقبة والتلقيح وفي مجالات مراقبة وتنظيم المجال.

وتجتهد بعض الجماعات في إحداث مناصب مالية جاهزة لتوظيف الأطباء وتلتجئ إلى وزارة الداخلية الوصية عليها بقصد التوظيف، إلا أنه يلاحظ أن الوزارة ليست بوسعها توظيف الأطباء بالجماعات المحلية، لأن لذلك صلة بقطاع وزارة الصحة، مما يتطلب تنسيقا مع هذه الوزارة لمعالجة هذا المشكل.

وحسب ما في علمنا، بأنه هناك قرار مشترك بين وزارتكم ووزارة الصحة، الهدف منه هو سد هذا الفراغ، وفي نفس الوقت إيجاد مناصب لتشغيل الأطباء، إلا أن هذا القرار مع الأسف، لم ينفذ لحد الآن، وهناك عدد كبير من الجماعات المحلية رفعت طلباتها في الموضوع منذ مدة طويلة معززة بمناصب مالية مجمدة بسبب عدم تفعيل وتشغيل هذا القرار المشترك، كما أن عدد من الجماعات المحلية ليس لديها

مناصب مالية كافية لتوظيف الأطر التقنية من مهندسين ومعماريين ومدنيين رغم الحاجة الملحة لهذه الاختصاصات في التدبير اليومي لشؤون الجماعة.

فما هي الإمكانيات الموجودة لتوظيف الأطباء بالجماعات المحلية وكذا الأطر التقنية؟

وما هو سبب عدم تفعيل القرار المشترك في الموضوع بين وزارة الصحة ووزارة الداخلية؟

كما نسائلكم عن التدابير المتخذة لتزويد الجماعات المحلية بالأطر التقنية وخاصة فئة المهندسين؟ وشكرا. السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا.

السيد شكيب بنموسى، وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

فبالرغم من المجهودات الهامة التي تبذلها الجماعات المحلية من أجل توظيف الكفاءات التقنية والطبية، يبقى معدل التأطير التقني والطبي بدون المستوى الملائم للتنمية المحلية، حيث لا يتعدى عدد الأطباء العاملين بالجماعات المحلية على وجه المثال، 350 طبيب وعدد المهندسين المعماريون 250، بينما يصل عدد مهندسي الدولة أكثر من 300 مهندس، وذلك يرجع أساسا إلى الوضع المالي والتنموي لبعض الجماعات المحلية، الذي لا يسمح لها من بلورة مشاريع تنموية بوتيرة تمكنها من توظيف أطر تقنية عليا.

ثانيا، بعض الصعوبات في الحصول على الكفاءات التقنية العليا في إطار التنافسية التي يعرفها سوق الشغل في هذا المجال.

وثالثا، صعوبات توظيف كفاءات عالية في بعض المناطق النائية أو التعيين بها بصفة دائمة.

وفي ظل هذه الإكراهات، فإن وزارة الداخلية تواكب الجماعات المحلية في المجهودات التي تقوم بها من أجل توظيف هذا النوع من الأطر العليا، وتستجيب بصفة مستمرة لمقترحات التوظيفات المرفوعة إليها، كما أن الجماعات المحلية تلجأ من أجل سد الخصاص في الكفاءات التقنية إلى اللجوء إلى القطاع الخاص عن طريق المناولة، وقد تلجأ الجماعات الصغرى وخاصة القروية منها إلى مصالح التقنية للعمالات والقطاعات التقنية للدولة من أجل القيام بالدراسات التقنية اللازمة.

أما بخصوص الشطر المتعلق بتوظيف الأطباء، يجب التذكير أن الجماعات المحلية لم تكن سابقا تتوفر على نظام أساسي لتوظيف هذه الفئة من الأطر، مما جعل الوزارة تلجأ إلى توظيف مجموعة من الأطباء في إطار تعاقدي لتلبية للحاجيات المعبر عنها من طرف الجماعات المحلية، وبعد وضع هذا النظام الأساسي الذي اشترط المباراة كآلية وحيدة للتوظيف بإدارات الدولة والجماعات المحلية، استوجب اتخاذ قرار تنظيمي لإجراء المباراة تم إصداره بالجريدة الرسمية في نونبر 2006، وإن الوزارة بصدد اتخاذ الإجراءات الإدارية لجرد دقيق لحاجيات الجماعات المحلية، ولتنظيم مباراة التوظيف قبل نهاية شهر مارس المقبل للأطباء، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، التعقيب للسيد المستشار.

المستشار السيد عبد اللطيف أوعمو:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

في الواقع هذا السؤال كان وجه إلى الحكومة منذ بداية السنة الحالية، موازاة مع بزوغ بعض التدابير والإجراءات والمشاريع الكبرى التي تقوم بها وزارة الداخلية في إطار دعم آليات وأداء الجماعات المحلية في المجال التنموي، وبالخصوص مع انطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، إلا أنه يظهر بأن جدواه وآلياته ما زالت قائمة حتى الآن.

وجوابكم، السيد الوزير، جواب يندرج في إطار المجهودات التي تقومون بها، ولكن نحن نشعر أو ندرك بأن الدولة في إطار سياسة تقييم إعادة هيكلة مجال موظفيها بالنقص، وهذا مبرر المبادرة الوطنية، المبادرة ديال المغادرة الطوعية والجماعات المحلية رغم فقرها من حيث الأطر وبالخصوص الأطر التقنية، فإنها ربما قد تكون مهددة بهذا الإجراء أي المغادرة الطوعية.

لذلك بادرنا إلى أن نؤكد على أنه بقدر ما كانت إعادة هيكلة مجال الوظيفة العمومية بصفة عامة، بقدر ما أن هناك واجب تسخير كل الإمكانيات وملء الهوامش التي يمكن الاستعانة بها، فهناك من جهة الجماعات المحلية تمارسون عليها الوصاية، لابد أن تكون هذه الوصاية مرنة، ومن جهة أخرى أنتم كوزير داخلية هوالوسيط والمخاطب بين الجماعة المحلية وبقية أجهزة الدولة.

ثم هناك صلاحيات العمال والولاة الذي يخول لهم القانون وضع اليد وتفعيل كل ما يتعلق بالتنمية داخل الأقاليم التي يشرفون عليها.

وفي هذا المجال، ندعو أو نقترح على سيادتكم في انتظار إيجاد الحلول الجذرية والمناسبة ومراعاة للأوضاع المالية للجماعات المحلية، اتخاذ التدابير التالية:

أولا، إعادة الانتشار بتفعيل المبادرات الإرادية بالنسبة للانتقال، هناك كثير من المهندسين يعبرون عن رغبتهم في الانتقال من جماعة إلى جماعة ولا تتم الاستجابة على مستوى الوصاية الى طلباتهم؛

ثانيا، تسخير الفائض الذي غالبا ما يتواجد في مقر العمالات والأقاليم من مهندسين والأطر التقنية العليا، وهم فائضون في الواقع لأنهم لا يشتغلون والجماعة المحلية في حاجة إليهم عن طريق الإيداع أو الالتحاق أو الوضع رهن الإشارة أو في صيغة من الصيغ؛

ثالثا، تفعيل آليات التعاقد بين أطباء القطاع الخاص مع الجماعات المحلية، وأنتم قلتم بأنه كاين هذا القانون، كاين هذه الإمكانية لا بد من تفعيلها عن طريق المباراة ولا عن طريق التشغيل، لأنه هناك خصاص في الأطباء خصوصا على جميع المستويات؛

أخيرا، الاستعانة بمهندسي وزارة التجهيز والفلاحة في المجال الجماعي في إطار مبدأ التعاون والتكامل بين مختلف أجهزة الدولة، وكذا تفعيل سلطات السادة العمال والولاة.

هناك كثير من المندوبيات لوزارة التجهيز والفلاحة التي تتوفر في جميع الأقاليم على مهندسين من الأطر العليا، ويطالب العمال فقط أن يلزموهم بالمساهمة مع الجماعات المحلية في مراقبة الأشغال، فأنتم تعلمون بأنه الأشغال التي تنجز، وخصوصا هذا في أوقات تساقط المياه، أن تظهر العيوب كثيرا، بسبب غياب المراقبة أثناء التجهيز، يا إما أن يكون هناك مجال للتعاقد مع مكاتب الدراسات، أو تسخير هؤلاء الناس باعتبار على أن الجماعة والدولة شيئان يتكاملان لمصلحة بناء البلاد والمصلحة العليا، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، لكم الكلمة السيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الداخلية:

غير اللي بغيت نؤكد عليه، هو بأن حاجيات الجماعات المحلية هي في الحقيقة مهمة بالنسبة للأطر لا التقنية ولا الطبية، وتطبيق المغادرة الطوعية في الحقيقة ما يمكنش يمس هذه الأطر، لأن فيه نقص مهم في الجماعات المحلية.

اللي لازم أنا ...إعادة انتشار الأطر العليا ما بين الجماعات، هذا مرتبط في الحقيقة بوجود مناصب مالية فارغة، ومرتبط بالقبول لا من طرف الجماعات اللي غادي ينتقل منهم الإطار، لما يكون هذا القبول ويكون وجود مناصب، الوزارة ما عندها أي مانع باش تتفق على هذا الانتقال.

فيما يخص تشجيع، لا التعاقد مع الخواص ولا تفعيل التعاون مع الوزارات المعنية، أحنا وزارة الداخلية تتشجع هذا الاتجاه، ويمكن لنا مع السادة المنتخبين، مع السادة العمال والولاة، أن نشتغلوا في هذا الاتجاه.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.

قبل أن نمر إلى السؤال الموالي، أخبر المجلس الموقر بأن هناك جلسة ستعقد بمشاركة مجلس النواب، جلسة عمومية مشتركة، وذلك يوم الغد الأربعاء 12 دجنبر 2007، على الساعة العاشرة والنصف صباحا، تخصص لقضية الوحدة الترابية. وشكرا.

نمر إلى السؤال الثاني الموجه أيضا إلى السيد وزير الداخلية، حول حجز بعض الشركات الخاصة، لسيارات المواطنين، للمستشارين المحترمين السادة: إدريس الراضي، عبد الحميد أبرشان، محمد الشافعي، نور الدين بركاع، إبراهيم بن ديدي، علي أساكتي، عبد المجيد المهاشي، عادل المعطي، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد المجيد المهاشي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء المحترمين،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم،

لقد سبق لنا أن طرحنا سؤالا عن مدى قانونية الحجز الذي تقوم به الشركات الخاصة لسيارات المواطنين بالفخاخ يعني "الصابوات"، تحت طائلة عدم أداء واجب الوقوف بالأرصفة العمومية، وجهناه إلى وزير الداخلية السابق، ثم إلى السيد وزير العدل السابق رحمه الله، والذي فضل عدم الإجابة مادام أن هناك دعوة قضائية في الموضوع، ويجب الانتظار أن يقول القضاء كلمته.

والآن، وقد صدر حكم قضائي بالمحكمة الإدارية بالرباط، مفاده أن الشركات الخاصة لا يمكنها أن تمارس صلاحية الشرطة الإدارية والتي تخضع لسلطة رئيس الجماعة وتسهر على تنفيذ مقرراته، وبالتالي فليس من حقها حجز سيارات الغير أو فرض أي ذعيرة لأن ذلك يعد من اختصاصات رئيس الجماعة الغير القابلة للتفويض أو التفويت للغير من دون الأشخاص المنصوص عليهم في الميثاق الجماعي.

السيد الوزير المحترم، إننا نتساءل كيف ستعمل الوزارة على تنفيذ هذه الأحكام القضائية ووقف ممارسات الشركات الخاصة التي تحجز سيارات الغير بدون حق، وتستخلص الجزاءات المالية بدون سند قانوني؟ وهذه العملية غالبا ما تنتهي بمشاجرات واعتداءات جسدية بين أعوان الشركة والمواطنين.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم على هذا السؤال، فيشرفني أن أخبركم... نعطيكم بعض المعطيات، فتدبير عملية وقوف السيارات داخل المدن عن طريق تفويضها إلى الخواص، في الحقيقة يساهم في ترشيد التنقل والحيلولة دون اكتظاظ والاحتلال المفرط للفضاءات التابعة للملك العمومي الجماعي بالشوارع والأزقة الأساسية للمدينة.

ولقد أقرت، كما جاء في سؤالكم، بعض المحاكم بعدم شرعية وضع "الصابو" على السيارات من طرف مستخدمي الشركة المستغلة لأماكن وقوف السيارات، وبأن هذا العمل هو من اختصاص الشرطة الإدارية الجماعية، وبأن الأعوان العموميين وحدهم لهم الأحقية لتنفيذ مقررات الشرطة الإدارية المخولة لرئيس المجلس الجماعي.

وبما أن الإشكال المطروح حاليا يتعلق في الحقيقة بواحد المسطرة المتبعة في هذا المجال، ستعمل الوزارة على اتخاذ تدابير مع الجماعات المحلية وتعطيها التعليمات الضرورية اللازمة من أجل مطابقة هذه المسطرة اللي هي متبعة مع، بطبيعة الحال، مع القوانين اللي جاري بها العمل، ومع هذا الحكم الصادر على القضاء، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

هناك تعقيب السيد المستشار؟ تفضل.

المستشار السيد عبد المجيد المهاشي:

شكرا السيد الوزير المحترم.

نشكركم أولا على تفضلكم بالإجابة عن هذا السؤال والذي نعتبر موضوعه حيويا لأنه من صميم احترام القانون وسيادته.

أكيد السيد الوزير أن هناك محاسن وهناك إيجابيات كثيرة في تفويت هذا القطاع، ولكن الرجوع إلى مضمون القرار الذي أصدرته محكمة الاستئناف الإدارية بالرباط، فإننا نقرأ الحيثيات التالية: "إن كان من حق المجلس الجماعي تفويض وتدبير مرفق عمومي جماعي إلى شخص معنوي خاضع للقانون الخاص، فإن هذا التفويض يجب أن ينصب على خدمة هذا المرفق الجماعي بما فيه مصلحة المواطنين وإرضاء حاجياتهم وعدم الإضرار بحقوقهم"؛

ثانيا: "إن عقل السيارات بالفخاخ من قبل الشركة صاحبة الامتياز وفرض استخلاص مبلغ مالي لإزالة الفخ غير مشروع من جانبها، فإذا استندت هذه الشركة إلى بند من عقد الامتياز الذي يسمح لها بذلك، فإن هذا البند بدوره مخالف لقواعد النظام العام الذي لا يجيز تفويض سلطة الشرطة الإدارية ولا التنازل عنها للغير".

نحن السيد الوزير المحترم، بطرحنا لهذا الموضوع، فإن ما يهمنا هو تطبيق القانون واحترام الحقوق وحماية المواطن من التعسف، وإن اقتضى الأمر دعم الجماعات المعنية بالإمكانيات والوسائل المادية والبشرية لتدبير مواقف السيارات، طبقا لما نص عليه الميثاق الجماعي فيما يتعلق بالشرطة الإدارية، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير الداخلية:

اللي بغيت نأكد عليه هو بأن التفويض ... التدبير المفوض هو الطريقة ديال التدبير، ماشي الطريقة الوحيدة بطبيعة الحال ديال تدبير بعض المرافق العمومية، وفي هذا الإطار من بعد هذا الحكم سيتم مراجعة العقود اللي هي الآن موجودة ما بين الجماعات وما بين هذه الشركات، ولكن اللي لازم يبقى في بالنا هو بأن راه كاين واحد المرفق العمومي، اللي هو النقل الحضاري واللي الجماعات تتسهر على هذا المرفق بالعدد من الدراسات ديال تخطيط التنقل والسير داخل المدن، وهذا كيجعل هذه الجماعات تأخذ بعض التدابير اللي هي بعض

الأحيان اللي المواطنين يحسوا بأنها تدابير ديال الشرطة الإدارية اللي تضبط بعض الأمور... منهم الوقوف في بعض المناطق. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

إذن نمر إلى السؤال الثالث الموجه كذلك إلى السيد وزير الداخلية حول سياسة التدبير المفوض في بلادنا، للمستشارين المحترمين السادة: أحمد القادري، عبد الحق التازي، محمد فوزي بنعلال، محمد تيتن العلوي، محمد كريمن، عبد الحميد بلفيل، محمد بن الزيدية، حمة أهل بابا، عزيز الفيلالي، مصطفى القاسمي، جمال بن الربيعة، رفيق بناصر، بن الجيد الأمين، محمد العربي بوراس، سيدي الطيب الموساوي، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد أحمد القادري:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الوزير،

السادة المستشارين،

الأخت المستشارة،

الفريق الاستقلالي تقدم بهذا السؤال الذي ينصب على التوضيح، أننا في إطار العولمة وفي إطار الانفتاح، نتفق على أن التدبير المفوض الذي يثير ويتيح استثمارات أجنبية وخبرات أجنبية، هذا شيء لا نعارض فيه، ولكن ليس هو السبيل الوحيد كما أشرتم، السيد الوزير، لتدبير المرفق العمومي، المرفق العمومي الذي يقدم خدمات عمومية للمواطنين، وأنتم تعلمون أن الفقهاء في الفقه الإداري يقولون بعبارة واضحة، إذا لم يكن المرفق العمومي يحظى برضا أغلبية المواطنين فلا داعية لوجوده.

الآن هذا التدبير المفوض ظهرت فيه عدة سلبيات، ونعطيوا بعض الأمثلة، السيد الوزير، الذي أعطت بعد دولي ضد هذا الاتجاه، وخير مثال على ذلك، ما حدث بالنسبة للتدبير المفوض للمياه تاع بن صميم، هذا التدبير المفوض اللي غدي يخلق إشكاليات في البيئة، إشكالية بالتزود بالمياه للمواطنين، إشكالية وانعكاسات على الفلاحة، على الماء الصالح للشرب.

هذه المعطيات بطبيعة الحال يجب أن تأخذ بعين الاعتبار ويمكن أن نسبق، كما قلت، مصلحة المواطنين ونأخذ بعين الاعتبار الرضا تاعهم.

كذلك هناك بعض التجارب في التدبير المفوض التي لا تحظى برضا المواطنين، ماشي من حيث المبدأ، ولكن من حيث التطبيق. مثلا ما حدث في الدار البيضاء بالنسبة "Lydec"هاذ شركة "Lydec" اللي جاءت وأخذت هذا المرفق العمومي بدون أي عرض ولا مزايدة ولا "Appel d'offre" حسب القانون، ولكن التزمت في دفتر التحملات بالتزامات لم تحترم، إلتزامات منها كما لاحظتم في المناقشات المحلية وفي بعض الصحف، أولا عدم توزيع الأرباح إلا بعد عشر سنوات، ثانيا قيل أن هناك خروقات تاع الصرف تاع 411 مليون درهم اللي خرجت الخارج بدون طريقة قانونية، هناك كذلك الاستثمارات اللي خصها تلتزم بها كل سنة ما كانتش، هذه الأمور جعلت كذلك المشكل الكبير تاع التسعيرة والزيادة في التسعيرة والمس بالقدرة الشرائية.

أحنا كنشوفو أن السيد الوزير الأول عنده واحد المصلحة تاع الأسعار متيمكنش نزيدوا في المواد الأساسية إلا باتفاق تاع هذه المصلحة اللي تابعة للوزير الأول، نظرا لخطورة هذا الموضوع ونظرا لانعكاساته الاجتماعية، ولكن هذه الشركات تيعملوا بشكل اتفاقي ووفقا للنظام العام كما أشار الزميل تاعي والذي لا يمكن أن يكون موضوع تعاقدات.

إذن السيد الوزير، نلتمس منكم تعطيونا توضيحات حول دوركم، كوزارة وصية، في المراقبة في احترام القانون، في الوقف والحد من الخروقات التي قد تطال هذه التدابير المفوضة، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس، شكرا السيد المستشار.

جوابا على هذا السؤال، يشرفني أن أعطيكم بعض المعطيات، أولا فيما يخص تفويت مياه عين بن الصميم المتواجدة بالجماعة القروية ديال بن الصميم، إن التفويت ما عندو حتى علاقة مع التفويت المفوض، إذ يدخل مشروع تعبئة مياه هذه العين في إطار القانون المتعلق بالماء، فالحقوق المائية لصبيب هذه العين الذي يبلغ معدلها السنوي 80 ليتر في الثانية موزعة إلى حصتين: 60% من الصبيب مخصص للدولة و40% من الصبيب موزع على ذوي الحقوق، وهاذ 40% راها مازال مخصصة لذوي الحقوق.

ولقد حصل هذا المشروع على جميع التراخيص اللازمة طبقا للقوانين الجاري بها العمل من الإدارات المعنية، ونظرا لما لهذا المشروع من أثر إيجابي على تحسين مداخيل الجماعة، وعلى تشغيل اليد العاملة المحلية، فإن الحوار لازال جاريا مع الساكنة لإقناعهم بجدوى هذا المشروع.

اللي بغيت أيضا نأكد لا توجد أي سياسة لتدبير مفوض، ولكن هناك إرادة ورغبة قوية لتحسين جودة الخدمات عبر تشجيع الاحترافية والمهنية في التسيير، ومع ذلك فالجماعات المحلية تطلع بصفتها المسؤولة على تدبير مرافقها العمومية، طبقا للميثاق الجماعي والذي ينص على سيادة المجالس الجماعية في اختيار الأسلوب الأنجع لتسيير المرفق العمومي.

فالجماعة لديها مجموعة من الأدوات والطرق والآليات لإشباع حاجياتها في ذلك، إما التدبير الذاتي أو الوكالة أو التدبير المفوض أو شركات الاقتصاد المختلط.

ونظرا للإقبال الخاص الذي يعرفه التدبير المفوض، قامت الوزارة باتخاذ مجموعة ديال التدابير، منها وضع واحد القانون المتعلق بالتدبير المفوض وأيضا تفعيل هذا القانون ... أخذت واحد الوزارة قرار يحدد أشكال وكيفية إعداد وثائق الدعوة إلى المنافسة لتدبير المفرق العمومي المحلي، وقامت الوزارة أيضا بإعداد واحد الدورية تتشرح مقتضيات القانون السالف الذكر وقامت بإرسالها إلى سادة العمال والولاة لأقاليم المملكة، وتقوم حاليا بإعداد عقود نموذجية لصالح الجماعات المحلية من شأنها ضمان جودة الخدمات المقدمة للمواطن.

إذن غادي تكون الآن من بعد صدور هذا القانون، راه المنافسة هو الحل الوحيد باش يكون هذا التدبير المفوض، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، التعقيب للسيد المستشار تفضل.

المستشار السيد أحمد القادري:

من طبيعة الحال استمعنا إلى جوابكم، واللي هو كيمشي في الاختيار الديمقراطي نتاع البلاد الذي لا رجعة فيه، وهو سيادة المجالس المحلية كممثلين للمجالس، لاختيار الطريقة الأنجع في تدبير المرفق العمومي، إما عن طريق الوكالة وإما عن طريق التسيير المباشر أو عن طريق التدبير المفوض.

ولكن قبل هذا الوقت وأنتم تعلمون أن هناك بعض الأشكال تاع التدبير، فرضت على المجالس، وكمثال على هذا قضية التدبير المفوض مع شركة "Lydec" في الدار البيضاء، شركة "Lydec" مكاينش هناك اختيار تطبيق القانون الإداري، مكانتش هناك صفقة، مكاينش هناك ... يعني دعوة للمشاركة والمزايدة، وكان هناك نوع من الفرض من المصالح المركزية، على كل حال أحنا كنسجلو في عهدكم وفي عهد جديد تركيز الاختيار الديمقراطي.

النقطة الثانية، هناك قانون للتدبير المفوض وهذه مرحلة جيدة، ولكن القانون لوحده لا يحل المشكل، لأنه ليست هناك الأطر المهيأة والمختصة والكفئة في الجماعات المحلية ولو كجماعة مثل الجماعات الكبرى تاع الدار البيضاء أو الرباط ولا طنجة، اللي يمكن تكون عندها الخبرة باش تراقب الشروط والممارسات تاع الشركات اللي عندها "multinationales" واللي عندها حجم كبير، ولهذا لابد من تدخل تاع الوزارة تعكم.

ثالثا: السيد الوزير، هناك اختيارات ناجحة خارج التدبير المفوض: الوكالات الجماعية مثل مدينة فاس، هناك وكالة توزيع الماء والكهرباء في تعاون وتنسيق مع المجالس المنتخبة، وفيه نتيجة طيبة عند المواطنين، هناك النقل الحضاري... وكالة النقل الحضاري في فاس والمجلس جاب في إطار الدبلوماسية الشعبية 23 حافلة جديدة من مدينة تتعاون، فالتدبير المفوض، كما قلتم أمس في اللجنة، ليس حل سحري.

كنلتمسو كذلك بالنسبة لابن صميم قلتم أن هناك حماية لحقوق السكان، والحكم الديمقراطي، هو الاستجابة لرغبات السكان، حاوروهم قنعوهم، إذا تحاوروا واقتنعوا ما بقي مشكل. وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الرد على التعقيب، تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس، فيما يخص بالنسبة لمدينة بن الصميم، مازال الحوار جاريا، واحنا عندنا نظن يمكن يكون واحد التوافق حول واحد الحل اللي هو يمكن من إنجاز هذا المشروع الذي غادي يكون عنده واحد أثر إيجابي على المنطقة.

فيما يخص التدبير المفوض ديال مدينة الدار البيضاء، أنتم كيف تتعلموا بأنه كانت واحد الخلية اللي قامت بدراسة لمراجعة هذه العقدة

ما بين المدينة والشركة اللي هي مكلفة بهاذ التدبير المفوض، وهذه الخلية خدمت بدعم من الولاية ومن الوزارة، توصلت لبعض النتائج ما تمش الاتفاق حول الخلاصات ديال هذه النتائج مابين الشركة وبين المدينة، والآن كيف العقدة كتشير إلى هذا، كان الطلب باش يكون تحكيم ديال الوزارة، والآن واحد الطاقم من الوزارة فيه خبراء ديال الوزارة وخبراء أجانب أيضا، تيشتغل على هذا الملف وتنظنوا يمكن خلال شهر يناير يوقع تحكيم في هذا الملف. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

إذن نمر إلى السؤال الرابع الموجه كذلك إلى السيد وزير الداخلية، حول تفويت الممتلكات العقارية للجماعات إلى بعض الخواص، للمستشارين المحترمين السادة: إدريس الراضي، عبد المجيد المهاشي، أحمد التويزي، البشير أهل حماد، الحبيب الزويكي، أحمد بومكوك، محمد الشافعي، نبيه لحسن، الحسين الحداوي، علي أساكي، نور الدين بركاع، عبد الحميد أبرشان، عادل المعطي، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد إدريس الراضي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

الزملاء الأعزاء،

في أول حضور لكم في هذا المجلس، أهنئكم، السيد الوزير، بداية عن الثقة المولوية التي حظيتم بهذا من طرف جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، وأنتم السيد الوزير أهل لهذه الثقة لما لكم من كفاءة عالية وأخلاق حميدة.

أما فيما يتعلق بموضوع السؤال، فإنه يأتي في سياق تطوير الموارد الذاتية للجماعات السلالية وحماية حقوقها وتمكينها من الوسائل، لتعبئة رصيد عقاري هام لفائدة الاستثمار وتنشيط الاقتصاد المحلي ثم الوطني، فأنتم تعلمون، السيد الوزير، أن الجماعة تقوم بتفويت عقاراتها للشركات العمومية والخاصة لإقامة مشاريع، ونطلب منكم وللمزيد من شفافية هذه العمليات، نتساءل: لماذا لا يتم تنظيم طلبات عروض أثمان دولية لتفويت أراضي الجماعات وفي أشطر متعددة لتفادي كل الشبهات؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار على هذا السؤال، في ما يخص تفويت الممتلكات العقارية، لا للجماعات السلالية، أو الجماعات المحلية إلى الخواص، فبغيت نأكد بأن الاختصاص في تحديد قيمة العقارات موضوع المعاملات العقارية المنجزة من طرف الجماعات المحلية أو السلالية، يرجع إلى اللجنة الإدارية للتقييم، المحدثة بمقتضى دورية السيد الوزير الأول حول موضوع الإقتناءات العقارية، برئاسة السلطة المحلية وممثلين دائمين وآخرين غير دائمين للإدارات العمومية.

وبخصوص أسس ومعايير التقويم المعتمدة من طرف اللجنة الإدارية، وعلى غرار ما هو معمول به في تقييم أملاك الدولة الخاصة، فإنها ترتكز بالأساس على طبيعة ومحتوى العقار وقيمته الحقيقية وواقع السوق العقارية، وبناء على المقارنة المستخلصة من عقود البيع المسجلة لدى مصلحة التسجيل والتنبر بعقارات مجاورة، مع مراعاة حقوق الجماعة وحقوق الغير، وانطلاقا كذلك من تحريات منجزة بعين المكان ومعاينة العقار من طرف اللجنة الإدارية، التي تختم أشغالها بتحرير محضر يوقع من طرف جميع أعضائها.

وتجدر الإشارة أن دور اللجنة المذكورة، ينحصر فقط في عملية التقييم التي لا تلزم أي طرف، حيث يبقى من حق، لا المجالس الجماعية ولا النواب السلاليين، أن تقترح على سلطات الوصاية، مبالغ مخالفة بعض الأحيان وذلك حسب أهمية وحجم الاستثمارات المزمع إنجازها.

وكما هو الحال بالنسبة لعقارات الدولة اللي هو ضروري تكون واحد المراقبة لمطابقة ما تم إنجازه مع شروط دفتر التحملات، إلى كانت هذه المراقبة في الحقيقة هذا غادي يساهم باش يكون أحسن استعمال لهذه الأملاك العقارية وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، هناك تعقيب؟ شكرا.

إذن نمر إلى السؤال الموالي وهو السؤال الخامس الموجه أيضا إلى السيد الوزير، حول الضعف المالي للجماعات المحلية القروية، للمستشارين المحترمين السادة: أحمد السنيتي، عمر مكدر، حسن

أوتغلياست لحسن أمزوغ، بوسلهام بيتة، سيدي عبد الرحيم الشرقاوي، عبد الحميد البوجادي، أولعيد الرداد، أحمد الإدريسي، محمد الدواحي، محمد عداد، محمد الكبوري، الهاشمي السموني، علي آيت المودن، إبراهيم فضلي، مصطفى الرداد، وعياد الطيبي، فليتفضل أحد السادة المستشارين. تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد أحمد السنيتي:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

بداية أهنئكم بتجديد الثقة من قبل صاحب الجلالة نصره الله وأيده، وهذا راجع في الحقيقة إلى جديتكم ومصداقيتكم وأخلاقياتكم، وأتمنى لكم السيد الوزير، التوفيق في مهمتكم حتى تكونوا عند حسن ظن صاحب الجلالة نصره الله وأيده.

السيد الوزير، تعرف بعض الجماعات القروية ببلادنا ضعفا كبيرا على مستوى ماليتها بسبب عدم توفرها على مداخيل قارة، خصوصا وأنها تعتمد بشكل أساسي على حصتها من الضريبة على القيمة المضافة التي لا تكفي حتى لسد أجور موظفيها، وبالأحرى أن تساعد هذه الجماعات على إنجاز برامج تنموية، مثل الكهرباء القروية وفك العزلة على العالم القروي، وعن غيرها من المشاريع التنموية.

السيد الوزير، هل هناك استراتيجية واضحة المعالم لدى الحكومة لتقوية وتدعيم مداخيل بعض الجماعات القروية حتى تقوم بدورها التنموي؟

ثانيا، السيد الوزير المحترم، ألا ترون تحويل الديون المستحقة على هذه الجماعات إلى مشاريع تنموية بها لتعزيز التنمية المحلية؟

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس، شكرا السيد المستشار المحترم.

كما جاء في سؤالكم، تعرف الوضعية المالية للجماعات المحلية تباينا في الموارد المالية الذاتية، مرده بالأساس إلى ضعف الموارد الضريبية في بعض الجماعات، وحيث أن هذه الظاهرة تهم بالخصوص الجماعات القروية، فإن هذه الجماعات تحظى باهتمام خاص يتجلى بالخصوص في الأسلوب الذي يتم بموجبه توزيع حصة الجماعات المحلية من الضريبة على القيمة المضافة، إذ أن هذا التوزيع يرتكز على معايير تتوخى تصحيح هذا التفاوت، باعتبار أن الجماعات القروية أكثر استفادة من منتوج هذه الضريبة؛

ثانيا: إن حصة الجماعات القروية في تزايد مستمر، حيث ارتفع حجمها من 940 مليون درهم سنة 1997 إلى ما يقرب 3 مليار ديال الدرهم في السنة؛

ثالثا: تعمل الوزارة على دعم الجماعات القروية التي تعرف عجزا في ميزانيتها، بغلاف مالي سنوي ديال تقريبا 100 مليون درهم، وتحظى هذه الجماعات كذلك بدعم خاص لتمويل حاجياتها من التجهيزات الأساسية، وذلك عبر البرامج الوطنية للكهرباء القروية والماء الصالح للشرب والطرق القروية والتطهير، ويفوق حجم هذا الدعم 300 مليون درهم سنويا.

وفي الأخير، تم مؤخرا في إطار إصلاح الجبايات المحلية، تمديد بعض الرسوم للعالم القروي قصد تعزيز الموارد الذاتية للجماعات المحلية، وتبقى أيضا من مسؤولية السادة المنتخبين المحليين تطوير الموارد المالية للجماعات المحلية، وضمان تدبير محكم وعقلاني لهذه الموارد.

وفيما يخص الشطر الثاني من السؤال، تجدر الإشارة إلى أن الديون المستحقة على الجماعات المحلية التي تتكون في معظمها من قروض صندوق التجهيز الجماعي، تشكل التزاما بالنسبة لهذه الجماعات، وتعمل الوزارة على دعم البرامج التنموية للجماعات التي تعرف عجزا في ميزانيتها، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، التعقيب السيد المستشار، تفضل.

المستشار السيد أحمد السنيتي:

شكرا السيد الرئيس.

أشكر بدوري السيد الوزير المحترم على إجابته على هذا السؤال.

السيد الوزير، نحن لا ننكر أبدا المجهودات التي بذلت وتبذل حاليا من دعم الجماعات القروية.

السيد الوزير، قلنا احنا في السؤال ديالنا هاذ la TVA اللي كتعطيو لنا السيد الوزير، متقدرشي، متسطعشي الجماعة تقوم بشي دور تنموي، حيث حتى المسألة ديالها يالله كتسد الخصاص ديال الموظفون، وديال بعض المصارف البسيطة، فلا ننكر هذا السيد الوزير، ولكن هذا غير كاف.

السيد الوزير المحترم، هذه الإشكالية التي هي الآن موجودة في بعض الجماعات، نحن قلنا بعض الجماعات وليس كلها، نحن لا ننكر أبدا الدعم الذي استفادت منه عدة جماعات، ولكن السيد الوزير نعتبر هناك إغفال بعض الجماعات اللي تم الإغفال ديالهم، وأتكلم على الجماعات القروية لإقليم شفشاون على العموم، ودائرة أم قريصات وجماعتها الست هي: جماعة أم قريصات، وجماعة عين البيضة، وجماعة بريكشة، وجماعة أجن، وجماعة بوقرة، وجماعة زومي، وإلى غير ذلك من الجماعات المجاورة كجماعة لغدير مثلا، هذه الجماعات، السيد الوزير، الآن راها déficit، راها ما يمكن لهاش نهائيا تواكب الدور التنموي اللي ممنوح للجماعات المحلية.

وبالتالي، السيد الوزير، راسلناكم في السنة الماضية، وكنا تحدثنا السيد الوزير حول المناقشات المالية للسنة الماضية حول هاذ الخصاص، وفعلا نحن راسلناكم السيد الوزير لوزارتكم وننتظر الجواب.

السيد الوزير، الإشكالية اللي مطروحة هو التقسيم الجماعي، اللي تم إحداث بعض الجماعات، والثروات كذا الجماعات المحدثة، والجماعات الأولى، السيد الوزير، بدأت تعاني من خصاص دائم ومستمر.

السيد الوزير، كذلك هناك أسندتم عدة صلاحيات للجماعات المحلية وكلها تعمل في إطار الشراكة، على سبيل المثال، الطرق بالعالم القروي، الآن كاينة هناك بعض الصفقات اللي كتبلغ واحد العدد ديال الملايير، اللي غتكلف الجماعات المحلية بإسناد واحد العدد التي تتوفر على الاعتماد، كذلك السيد الوزير، السيد الرئيس الله يخليك إلى اسمحتي، وقفنا السيد الوزير كذلك في منتصف الطريق حول كهربة العالم القروي، بذلنا ما في وسعنا السيد الوزير، وعملنا ما في جهدنا لنحقق تغطية كاملة وشاملة للدواوير المتواجدة في الجماعة، ولكن السيد الوزير، وقفنا في منتصف الطريق، هناك بعض الدواوير لحد الآن لازالت لم تستفد السيد الوزير من الكهرباء، وهناك عدة أشياء السيد الوزير، هاذ المشكل السيد الوزير ديال الاتفاقيات، وهاذ التقسيم الجماعي، هو الذي أغرق وأفلس هذه الجماعات التي هي في بدايتها مفلسة.

وبالتالي السيد الوزير، نلتمس من سيادتكم المحترمة، منح هذه الجماعات، حتى تقوم بدورها التنموي، حتى تصطف وتتهيأ وتلتحق بسائر الجماعات بمملكتنا، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، هل هناك التعقيب السيد الوزير؟ تفضلوا.

السيد وزير الداخلية:

كيف جاء في التدخل ديالي، أنا بغيت نؤكد بأن حصة الجماعات القروية من الضريبة على القيمة المضافة راه تضاعفت أكثر من ثلاثة ديال المرات خلال هاذ العشر السنوات الأخيرة، وهذا بطبيعة الحال هو واحد الوتيرة اللي هي أهم وأسرع من الوتيرة ديال تطور الموارد ديال الضريبة على القيمة المضافة.

بغيت أيضا نؤكد بأن لا من طرف وزارة الداخلية، كاين واحد الدعم خاص للجماعات المحلية اللي عندها خصاص، واحنا بكل استعداد باش ندرسو هاذ الجماعات اللي هي أنتما أشرتو لها فهاذ الإقليم اللي هو فيه برامج تنموية، يمكن هاذ البرامج ماشي بعيد ماتكونش تتقيس جميع الجماعات، ولكن احنا بكل استعداد باش ندرسو هاذ الجماعات، ونشوفو الحاجيات ديالها، وندخلو فواحد المخطط ديال الدعم السنوي، هذا زيادة على الدعم ديال الدولة.

وأخيرا، بغيت نؤكد بأن الوزارة الآن طلقت واحد الورش ديال ملائمة التقسيم الجماعي، اللي يمكن من خلاله بعض الإخلالات يمكن يتم الإصلاح ديالها فهاذ الورش، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

قبل أن نمر إلى السؤال الموالي، يحضر معنا الآن في قاعة الجلسات ضيف البرلمان المغربي الكبير، معالي السيد محمد حاسم الصقر، رئيس البرلمان العربي، وبهذه المناسبة، يطيب لي، وباسمكم جميعا، أن نرحب بسيادته وبالوفد المرافق له، متمنيا له مقاما طيبا في بلده الثاني المغرب، و شكرا.

إذن، نمر إلى السؤال السادس الموجه أيضا إلى السيد وزير الداخلية، حول دور الجماعات المحلية في المساهمة في التنمية، للمستشارين المحترمين السادة: أحمد الكور، أحمد الشرقاوي، محمد الطريبش، أحمد

الديبوني، محمد العقاوي، عبد القادر البريكي، العربي الهرامي، الميلودي عفوت، عبد السلام أحدوش، محمد عبده عز الدين، ميلودي ناصر، إدريس العلوي الحسني، ومحمد البطاح، فليتفضل أحد السادة المستشارين لبسط السؤال.

المستشار السيد محمد البطاح:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

إخواني المستشارين،

لا أحد يختلف في أن للجماعات المحلية دور مهم في التنمية، إلا أن ضعف الإمكانيات المادية يحول دون لعب هذه الجماعات المحلية لدورها على أكمل وجه، وعلى سبيل المثال لا الحصر، مجموعة من الجماعات المحلية الجبلية والحدودية الفقيرة والمهمشة، تعاني ضعف الموارد، مما ينعكس على التنمية المحلية.

لذا نسائلكم السيد الوزير، ومعنا الرأي العام المغربي، عن دور وزارتكم في الدفع بالجماعات المحلية التي تساهم في قاطرة التنمية ؟ شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس، شكرا السيد المستشار.

لقد انخرطت الجماعات المحلية في مجموعة من البرامج تهدف إلى تقوية البنيات التحتية، والرفع من مستوى ولوج الساكنة للخدمات الأساسية، وذلك في إطار شراكة ما بين الدولة والجماعات المحلية المعنية.

ولازم هنا نذكر البرامج التي قطعت أشواطا مهمة، وحققت نتائج اللي هي مرضية، نذكر منها: برنامج الكهربة القروية، وبرنامج الماء الصالح للشرب، وكذا البرنامج للطرق القروية.

وفي إطار تنفيذ هذه البرامج، تستفيد الجماعات القروية من دعم المصالح المعنية للدولة، وكذا مساعدة الوزارة عبر المديرية العامة للجماعات المحلية، التي تتحمل مساهمة الجماعات التي لا تتوفر على موارد، وغير قادرة على الوفاء بالتزاماتها، كما أن الجماعات القروية والجبلية والحدودية مستهدفة في مجملها من طرف، لا المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، كما أنها معنية بمشاريع تنمية الجماعات السلالية، ومعنية أيضا ببرنامج تحدي الألفية التي ناهز غلافه المالي 600 مليون دولار، وكذا برنامج التنمية القروية للمناطق الجبلية مع الصندوق العالمي للتنمية الفلاحية، ولكن هاذ المجهودات لم تبلغ كل الأهداف المتوخاة، ولن تستجيب لتحديات التنمية المحالية، إلا من خلال وضع تصورات شاملة ومندمجة، من أجل تحقيق هاذ الهدف، وجعل الجماعات المحلية قاطرة فعلية للتنمية، فلابد من العمل على تقوية قدرات الجماعات في المجالات المرتبطة بالتخطيط، ووضع مخططات متعددة السنوات، تضمن النجاعة لتدخلات الدولة والجماعات، وتمكن من الاندماج والانسجام بين هذه التدخلات وبين البرامج القطاعية الأخرى، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، هل هناك تعقيب؟ تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد البطاح:

شكرا السيد الوزير على هذا الرد.

حقيقة أن الإمكانيات المتوفرة عند الجماعات المحلية لا ترقى إلى المستوى المطلوب، وبالتالي يحول دون استدامة التنمية، كما اتضح أنه بالصورة من خلال زيارة صاحب الجلالة للأقاليم الجنوبية، على أن جل الجماعات النائية تعرف تهميشا وإقصاء مزدوجين، هذا من جهة.

من جهة أخرى، ما نعيشه في جهة وادي الذهب الكويرة من تمركز إداري لجميع الجماعات المحلية في مدينة الداخلة لوحدها، وبالتالي عدم تمكن هذه الجماعات من لعب دورها تنمويا، وعمرانيا، وجبائيا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، هل هناك رد السيد الوزير؟.

السيد وزير الداخلية:

اللي بغيت نؤكد عليه، هو السياسة ديال الوزارة، هي باش كل الجماعات المحلية يكون المقر ديالها في الجماعة بالضبط، وما يكونش فالمدن المجاورة، وهذه سياسة اللي احنا تنشجعو الجماعات المحلية باش نمشيو في هذا الاتجاه

من طبيعة الحال الجماعات المحلية ديال الأقاليم الجنوبية راها تتعرف واحد الدعم من طرف الدولة، ومن طرف الوزارة، اللي هو ساهم في الحقيقة في إنجاز واحد العدد ديال المشاريع، وملي تنشوفو الآن من خلال الزيارة ديال جلالة الملك الله ينصرو في هذه الأقاليم، تم تدشين بعض المرافق، وتم انطلاقة الأشغال فواحد العدد ديال المرافق، وهذا

كله تيخليونا تنشوفو بأن كاين واحد التطور اللي هو حاصل فهاذ المناطق، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

إذن، نمر إلى آخر سؤال موجه إلى السيد وزير الداخلية حول تفشي ظاهرة الإجرام، للمستشارين المحترمين السادة: أحمد الكور، محمد الطريبش، محمد العقاوي، ميلود ناصر، محمد أبو الخدادي، الميلودي عفوت، عبد القادر البريكي، أحمد الديبوني، محمد عبده عز الدين، أحمد الشرقاوي، مولاي إدريس الحسني العلوي، العربي الهرامي، عبد السلام أحدوش، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد عبده عز الدين

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

السيد الوزير المحترم،

لا يخفى عليكم أن ظاهرة الإجرام تعتبر من الظواهر الخطيرة، والتي تفشت بشكل واسع، خاصة بالأحياء الشعبية والعالم القروي، حتى أصبح المواطن يشعر بالخوف والفزع، وهذه الظاهرة تتجلى أساسا في اعتراض المارة بالليل والنهار، واقتناص الضحايا بواسطة التهديد بالسلاح الأبيض، ومعاكسة الفتيات والنساء أمام المارة دون أي اعتبار.

فأمام هذه الظاهرة المقلقة، التي لم تستثني حتى البيوت، نطرح عليكم السؤال التالي:

ما هي الإجراءات التي تطلعون على تطبيقها من أجل الحد من هذه الظاهرة؟

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس، شكرا السيد المستشار المحترم.

فإن عدد الجرائم المسجلة خلال السنة الجارية عرف ارتفاعا طفيفا مقارنة مع السنوات الأخيرة، وعلى الخصوص بالوسط الحضري، إذ تمكنت مصالح الأمن الوطني إلى غاية 31 أكتوبر الجاري من تسجيل 265 ألف قضية، ونجحت في معالجة حوالي 90% من القضايا الإجرامية المسجلة، أما في الوسط القروي فقد سجلت مصالح الدرك الملكي إلى غاية 31 أكتوبر ما مجموعه 79 ألف قضية، عولجت منها أكثر من 90%.

ووعيا منها لما لجانب حفظ الأمن، وتوفير الشعور بالساكنة والطمأنينة لدى المواطنين، عملت وزارة الداخلية على اتخاذ عدد من التدابير تروم توفير التغطية الأمنية بمختلف مناطق المملكة، والرفع من مردودية المصالح المختصة.

فمن أهم الإجراءات التي تم اتخاذها للتصدي للجريمة، تتمثل فيما يلي:

أولا: إعداد واحد المخطط خماسي، الذي سيتم تنفيذه خلال الفترة الممتدة من 2008 إلى 2012، وهو مخطط يهدف إلى تدعيم الإمكانيات البشرية والمادية للإدارة الترابية والمصالح الأمنية؛

ثانيا: إعادة النظر في كيفية انتشار قوة الأمن وفق منهجية تروم الاستغلال العقلاني لما هو متوفر من إمكانيات مادية وبشرية، وإلى ضمان التواجد الفعلي والفعال لقوات الأمن في الميدان، لغايات ردعية وزجرية؛

ثالثا: اعتماد مقاربة تنبني على التخصص، وتدعيم آلية التنسيق بين كل الأجهزة المعنية؛

رابعا: تحديث وتطوير أساليب عمل المصالح الأمنية، واستثمار التكنولوجية الحديثة، وتزويد الشرطة العلمية بالوسائل والتقنيات المتقدمة، وفي نفس الوقت تحاول وزارة الداخلية باش تشرك بعض المختصين في علم الاجتماع وعلم الجريمة، في إنجاز دراسات تتعلق بظاهرة الإجرام؛

وحتى يتم تحقيق الأهداف المرجوة من خلال تفعيل هذا البرنامج الشامل، لابد من إيجاد صيغة ملائمة لتفعيل حقيقي لكل الأدوات المساهمة في معالجة الفعل الإجرامي، خاصة تلك المتعلقة بالتربية والوقاية وملائمة أشكال العقوبات، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، هل هناك تعقيب؟ تفضل.

المستشار السيد محمد عبده عز الدين:

نشكركم السيد الوزير على جوابكم القيم، مبرزين أننا لا نشك في مدى إخلاصكم في عملكم الجدي والمسؤول، وأننا نثق في جميع

المعطيات والأرقام التي تدلون بها، إلا أنه أمام حجم الأرقام التي تتبعناكم السيد الوزير مساء أول أمس، وإلى ساعات متأخرة من الليل، ووقفنا على الأرقام التي أعطيتمونا بمناسبة مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية بمجلسنا الموقر، وكذلك في جوابكم اليوم، نجد أن هناك عدد أكبر من ذلك غير مضبوط، على اعتبار أن هذه الأرقام غير مصرح به.

السيد الوزير، بقراءة متأنية لهذه الأرقام المخيفة والتي تشكل 10% من القضايا المعروضة على المحاكم، يتبين أن معالجة ظاهرة إجرامية ببلادنا، لا تقتصر فقط على الجانب الأمني، بل المعالجة تقتضي التنمية الاقتصادية والاجتماعية والنهوض بهما، خصوصا في العالم القروي والأحياء الشعبية، والتي تتمحور في نقطتين أساسيتين وهي:

أولا: محاربة مظاهر الهشاشة الاجتماعية؛

ثانيا: محاربة البطالة، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، السيد الوزير تفضلوا.

السيد وزير الداخلية:

غير اللي بغيت نؤكد بأن الأرقام كلها مضبوطة، الأرقام اللي عطيت في اللجنة هي أرقام تنحد إلى حدود آخر شتنبر، والآن أعطيت الأرقام إلى آخر حدود أكتوبر، من طبيعة الحال هذه أرقام اللي هي فيها زيادة بالنسبة ديال أكتوبر، فيها زيادة بالنسبة لسبتمبر.

في نفس الوقت اللي بغيت نؤكد هي بأن الإجابة للمشكل ديال الجريمة ماشي إجابة غير أمنية، راها إجابة خصها تكون إجابة شمولية، بطبيعة الحال كل العملية ديال التنموية اللي تتقوم بها الدولة، لا في المدن ولا في البادية حتى هي تتساهم فخلق واحد الجو اللي يمكن له يقلص من هاذ الجريمة، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وبما أنه آخر سؤال نشكر السيد الوزير على مشاركته القيمة في هذه الجلسة، وننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة، حول ظاهرة الباعة المتجولين، للمستشارين المحترمين السادة: المعطي بنقدور، أحمد حاجي، محمد عبو، محمد مفيد، إبراهيم الحب، بتونة لوريدي عمر، أحمد السرغيني، لحبيب النواس، مولاي احمد المسعودي، علال عزيوني، عبد الله الغوتي، لحسن العواني، خيري بلخير، حميد العكرود، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد خيري بلخير:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة الوزيرة،

أختي، إخواني المستشارين،

إن الحكومة تسعى جاهدة على تفعيل كافة الآليات المتاحة لتأهيل القطاعات الاقتصادية وتطويرها، باعتبارها دعامة أساسية لكل تنمية اجتماعية واقتصادية.

كما نعلم أن الحكومة خصصت ميزانية هامة وزعت على العمالات والأقاليم لتمويل العملية التي أطلقت عليها اسم برنامج "تثبيت الباعة المتجولين"، ولذلك بخلق أسواق نموذجية لاحتواء جميع الباعة المتجولين، وتنظيمهم لحماية التجارة المنظمة بصفة خاصة.

وما يلاحظ، السيد الوزير، أن ظاهرة الباعة المتجولين تعرف نموا ملحوظا وصارخا، بحيث تتناسل يوم بعد يوم، ما يوضح أن هناك خللا باحتواء هذه الظاهرة والحد منها، والتي أصبحت لها انعكاسات سلبية ومضرة على الاقتصاد المنظم، وهذا ما يحيلنا على طرح السؤالين التاليين:

أولا: هل البرنامج المسطر لهذه الظاهرة، لظاهرة الباعة المتجولين، لم يف بالغرض المطلوب، نظرا لعدم ارتكازه على إستراتيجية محددة وواضحة الأهداف؟

ثانيا: هل هناك أمور خفية تدفع بهذه الظاهرة إلى التطور والاستفحال؟ ونعرف أن الهاجس الانتخابي بالخصوص في السنة المقبلة دائما سيرتفع عدد الباعة المتجولين؟.

ونطرح كذلك سؤال: هل فكرت الحكومة في هذه الرخص التي تعطى من طرف الجماعات المحلية؟ لأن نعرف أن الجماعات المحلية فهي في اختصاصاتها وهو احتلال الأماكن العمومية وليس بتنظيم التجارة، لأن هذه الأسئلة نطرحها دائما على الحكومات المتعاقبة، ولكن المشكلة الدائمة القائمة، نعرف أن هذه الظاهرة دائما في تزايد، وهذه شريحة من المجتمع لابد للحد منها، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا.

السيد أحمد رضا شامي وزير الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات، والسادة المستشارون المحترمون،

أود في البداية أن أقول بأن هذه الظاهرة قائمة، ولها أسباب اقتصادية، واجتماعية، وسياسية، إلى بغينا نحاربوها خصنا نحاربوها جميعا.

فإذا كانت فئة من المواطنين، وفئة مهمة تمارس هذا النوع من التجارة بحثا على العيش، ولكن هناك فئة أخرى تتستغل هاذ الظاهرة باش تبيعوا واحد المواد مهربة ومواد مضرة لصحة المواطنين، إضافة لهذا تيضروا بذاك التجار النظاميين بحال اللي قلتيو السيد المستشار، وتيحتلوا الفضاء العمومي بغير حق، ولكل ذلك، فخصصت الحكومة كما أشرتيو 105 مليون درهم من أجل محاربة هذه الظاهرة، وتم بناء العديد من الدكاكين، وتهييء مجموعات من الفضاءات التجارية في مختلف جهات الأقاليم، لكن أعطت هذه العملية نتائج متفاوتة من منطقة إلى أخرى، الشيء اللي لزمنا اليوم باش تكون عندنا واحد النظرة شمولية في المستقبل مع جميع الفعاليات المعنية.

ولذلك فمخططنا المستقبلي لمعالجة هذه الظاهرة يرتكز على النقط التالية:

1- العمل على استمرار التجارب الناجحة وتعميمها بالتنسيق مع وزارة الداخلية، هناك بحال اللي قلت واحد التجارب اللي نجحت، وبغينا نعمموها فجميع المناطق؛

2- ضبط أسباب فشل بعض التجارب، وملي بحثنا علاش هاذ التجارب فشلو، حيث كانت عندنا واحد الرؤيا معمارية محضة، مخذيناش بعين الاعتبار المردودية والاندماج الاقتصادي والاجتماعي والنشاط الاقتصادي؛

3- العمل على وضع برنامج يقوم على تنظيم الفضاءات وتدبيرها، إرساء تعمير تجاري يراعي خصوصيات كل منطقة؛

4- خلق صندوق لتمويل مشاريع دعم التجارة؛

وأخيرا تشديد المراقبة، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد خيري بلخير:

السيد الوزير، الحقيقة الجواب ديالكم غير مقنع، فهاذ الجواب ديما كانت كتجاوب به الحكومة، الوزراء كاع اللي دازوا جاو بنفس الجواب، مكانتش شي شجاعة سياسية باش يوضع الحد لهاذ الظاهرة، لأن ولى حتى الإنسان ما كيعرف من هو التاجر، يعني كيتخلط حتى بالباعة المتجولين، ولات السرقة في جميع المدن في المغرب، ولهذا إلى مكانتش الحكومة عندها الشجاعة للتنظيم، لأن كنلقاو أن الرخص كيتباعوا وكاين الهاجس ديال الانتخابات كيتزادوا كل مرة كيزيدوا الجماعات، إلى ماكنتش الرخصة تعطى من طرف الوزارة الوصية ديالكم، كمندوبيات عندكم، كغرف تجارية، كوزارة الداخلية، تكون لجنة اللي كتنظم هاذ الشي، أما إلى أعطينا الرخص للجماعات المحلية راه كل نهار غادي يبقاو تزيدوا الرخص.

ولهذا، السيد الوزير، خص الحكومة تكون عندها واحد الشجاعة باش تنظم هاذ التجارة ولا غادي تبقى الفوضى، احنا الآن المغرب أوراش كبرى، كاين انفتاح، كاين هذي، ولكن لما يجي هاذ الأجنبي ويشوف هاذ الفوضى اللي واقعة في التجارة، كيفاش غادي يدير يستثمر فهاذ البلاد؟.

ولهذا كنطلبوا منكم، السيد الوزير، مع الحكومة ماشي غير انتما، الحكومة كاملة أنكم تنظروا لهاذ الواقع، لأن الآن التجار المنظمين كيفاش كيعيشوا الحالة اللي كيعيشوا عليها، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، السيد الوزير الرد على التعقيب.

السيد وزير الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة:

أولا، هاذ الظاهرة بحال اللي قلت واحد الظاهرة خطيرة، وعندك الحق تشير لها على القضية ديال التجار المنظمين، هو أن واحد البرنامج سميناه برنامج "رواج" اللي غادي ينظم إن شاء التجارة فالمغرب، وما تنهدروشي على هاذ الظاهرة هذي، ولكن كنهدرو على الأسواق، وتنهدرو على جميع المعطيات في التجارة، فتنقول لكم بأن إن شاء الله غنشوفو في هاذ القضية هذي بالأخص، باش نظموها بهاذ التوجه اللي هدرتو عليه، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

إذن نمر إلى السؤال الموالي كذلك إلى السيد وزير الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة، حول التدابير المتخذة لدعم قطاع النسيج، للمستشارين المحترمين السادة: المعطي بنقدور، محمد بوداس، سعد العباسي، أحمد بنيس، إبراهيم الحب، الأمين الدراق، محمد بوهريز، الحبيب لعلج، وجمال أربعين، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد بوداس:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

تعلمون السيد الوزير أنه ابتداء من فاتح يناير المقبل، سيتم العمل بإلغاء نظام الحصص على عشر فئات من النسيج المستورد من الصين من قبل الإتحاد الأوروبي، مما يمكن أن يخلق مشاكل عديدة لصناعة النسيج الوطنية، خصوصا المقاولات التي تعمل بالمناولة.

لذا نسائلكم السيد الوزير، عن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لمواجهة هذا الوضع؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا.

السيد وزير الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

منذ سنة 2005 كيف تتعلموا قامت الحكومة بتشارك مع الفاعلين في القطاع، بإجراءات للرفع من القدرة التنافسية لشركات النسيج، ومساعدتها على التحول من نظام المناولة إلى نظام المنتوج الكامل، فعندنا بزاف نتاع الشركات ما بقاوش فالمناولة، مشاوا للمنتوج الكامل.

وبالموازاة مع ذلك، عرفت السوق الدولية للنسيج تحولات كانت لصالح المغرب، فحيث انتقل السوق إلى الموضة السريعة والمتجددة، وكان عدنا الزهر، عندنا الزهر بأن هاذ السوق ولى تحول إلى هاذ الموضة السريعة والمتجددة، هذا يعني بأن الموزعين الكبار مثل "ZARA MANGO" تيبغيوا يتزودوا كل أسبوع، وملي تيبغيوا يتزودوا كل أسبوع، المغرب بإمكانه باش يزودهم كل أسبوع من غير الصين، الصين اللي بلاش تزودهم كل أسبوع، وهاذ الظاهرة ستمثل تقريبا 86% من حجم السوق الأوروبي سنة 2008، 86% اللي غادي تكون فهاذ الموضة السريعة اللي يمكن المغرب يعملها ويستورد منها.

فبالنسبة للمستقبل، احنا مطمئنين وسنحافظ على مكتسبات القطاع، وكإجراءات:

1- غنستمرو في برنامج تشجيع الاستثمارات؛

2- الاستمرار في برنامج المساعدة التقنية لشركات النسيج والألبسة؛

3- تخصيص ميزانية مهمة لتشجيع التصدير في القطاع، تقريبا 20 مليون درهم كل سنة منذ ثلاث سنوات؛

4- جعل المغرب قاعدة للتصدير من خلال ذاك العقود اللي عندنا في إطار اتفاقيات التبادل الحر.

وباش نؤكد لكم هاذ الاطمئنان اللي شفنا اليوم، الزبناء الكبار نتاع المغرب مقلصوش أو ألغاو طلباتهم المستقبلية، بل بالعكس من ذلك أمتد السقف الزمني لطلباتهم ليصل إلى حدود أربعة أشهر، بعدما لم يكن يتجاوز ثلاثة أشهر، فهما زادوا في الطلبات ديالهم ومقلصوهش، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، التعقيب للسيد المستشار تفضل.

المستشار السيد محمد بوداس:

السيد الوزير، أنا أعرف هذه الوضعية التي هي سائدة الآن إلى حدود 31 دجنبر من السنة الحالية، أنا أتكلم ما بعد فاتح يناير 2008، لأن آنذاك ستفتح الأبواب الأوروبية على مصراعيها لاستقبال يعني النسيج الصيني، وتعلمون أن للصينيين امتيازات في مجال المنتوجات ذات الحساسية الكبيرة لتغيير الأسعار، ألتمس منكم ومن الحكومة أن تكونوا على يقضة، لأن هاذ المسألة هذي نكونوا واقعيين، راه يستحيل ننافسو الصينيين، بالطبع هناك مقاولات وصلت إلى ما وصلت إليه، يعني اجتازت المرحلة من المناولة إلى التصنيع المباشر، يعني produit fini، ولكن الأغلبية ديال المقاولات المغربية هي هشة، يعني الشي اللي تدار عن طريق مجموعة من الإجراءات اللي اتخذتها الحكومة فيما يخص تأهيل المقاولات، خصوصا الصغرى والمتوسطة، مازال بعيدا كل البعد عن الإيفاء بالحاجيات.

لذا احنا كنطلبو على أساس أنه تيخص الحكومة تكون على يقظة، لتجاوز هذه الظرفية التي نتمنى أن لا يكون لها أي تأثير على القطاع،

خصوصا أن صناعة النسيج بالمغرب هي أكبر مشغل لليد العاملة، وأكبر مصدر ومورد للعملة الصعبة، وأكبر مساهم كذلك من الناحية الاجتماعية في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة:

لك الحق، حيث هاذ القطاع هذا تيشغل 40% نتاع ... 180 ألف الناس تيشتغلوا فهاذ القطاع، فمهم باش نعطيوه الأهمية اللي تيستحق، واش آشنو قلت كاين زوج نتاع الظاهرات.

الظاهرة الأولى: هو ذاك اللحظة نتاع الموضة السريعة، الصينيين ميمكن لهمش ينافسونا، بحيث عمرهم ما يمكن لهم يزودوا فأسبوع، بقات ذاك الناس اللي دازوا من ذاك المناولة إلى سميتو "la co-traitance" هاذوك معندهم مشكل، بقات عندك الحق كاين واحد الشركات اللي بقاوا فذاك المناولة، وهاذوك الشركات يمكن يكون عندهم واحد المشاكل في المستقبل، ولكن كقطاع، القطاع تنظنو بأن عنده واحد المستقبل زاهر، هذا هو اللي أسميتو، الإجراءات ولكن راها مستمرة، غنكملو ذوك الإجراءات، والرعاية فهاذ القطاع غادي تبقى إن شاء الله، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

قبل أن نمر إلى السؤال الثاني، نشكر السيد الوزير على مساهمته في هذه الجلسة، ونمر إلى قطاع الصحة.

ننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيدة وزيرة الصحة، حول الخدمات الصحية، للمستشارين المحترمين السادة: محمد الخضوري، عبد الوهاب بلفقيه، علي سالم الشكاف، المحجوب دابدا، سلامة حافظي، حسن قاسمي، حسن أكليم، أبو بكر عبيدة، أحمد العاطفي، محمد تحيفة، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الوهاب بلفقيه:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

السيدتين المستشارتين،

السادة المستشارين المحترمين،

بداية، لابد أن أشكر السيدة الوزيرة على ما قامت به أثناء زيارتها لمدينة كلميم بأكثر من مرة، خلال تواجد صاحب الجلالة بجهة كلميم السمارة، والذي عرف هاذ الإقليم وهاذ الجهة اللي عرفت توافد ديال الوزراء بشكل كبير في ذيك اللحظة، ونتمناو السادة الوزراء باش يعاودوا لنا هاذ الزيارات دائما، لأن باش يعرفوا المشاكل، ويعرفوا عن قرب الحالات لهاذ المناطق.

والسيدة الوزيرة وقفت على الحالة ديال المستشفى، لأن هاذ السؤال كان قبل هاذ الزيارة الميمونة، وعرفت الحالة اللي كيعرفها المستشفى ديال كلميم، والحالة المزرية اللي كيعرفها المستشفى حالة خطيرة جدا، كتصوروا بأن عدة وفيات كتوقع خلال تنقيل هاذ المرضى من كلميم لأكادير.

فتصوروا معايا فهاذ الأيام في جماعة من الجماعات التابعة لإقليم كلميم تدعى جماعة فاسك، تم فيه ثلاثة حالات تعرضوا للسعات ديال الأفاعي، دازوا فكلميم، السبيطار كتبعد المنطقة فاش وقع ذاك الشئ 40 كلم على المستشفى، والمستشفى مسرعش باش يعطي سيارات الإسعاف، تنقلوا بسيارات الإسعاف ديال الجماعة اللي مكتوفرش على تجهيزات، ثم تنقل إلى إقليم تيزنيت، إقليم تزنيت مكتوفرش على الإسعافات الأولية، تحول لأكادير واحد من هاذ الحالات، ثلاثة حالات في شهر واحد توفت من واحد الحالة من هاذ الحالات تغمده الله.

وتصوروا على أنه كاين إقليم آخر تابع لجهة كلميم السمارة، إقليم أسا الزاك، اللي بعد من النقطة ديالها كتبعد على المركز هذا إلى كان فالطريق، إلى كان فيه الطريق معبدة 250 كلم باش يوصل لكلميم، 250 كلم خصو 200 كلم لأكادير، من العار أنا عارف بأن المغرب كيتقدم وباقي كنعيشوا هاذ الحالات، من العار نكونوا فهاذ المستوى باقي المستشفيات ديالنا يكونوا في هاذ المستوى.

كتعرف الدكتورة السيدة الوزيرة وقفت على أن المستشفى ديال كلميم ما عندوش المستعجلات، مستشفى مركز الجهة معندوش المستعجلات، في Couloir، كتعرف بأن المستشفى مفيهاش ولا جراحة ديال الإنعاش، مصلحة الإنعاش مكتوفرش على المستشفى، باش غنداويو هاذ الناس، رأفة رأفة بهذا المواطن، بهاذ المنطقة، 166 ألف نسمة في إقليم كلميم كتوفر على 22 سرير لأمراض النساء والتوليد،

166 ألف نسمة هذا في إقليم كلميم بدون ما نديرو الأقاليم الأخرى اللي هي أكثر فقرا، وأقل من التجهيز ديال إقليم كلميم، 37 سرير للجراحة العامة بما فيها جراحة العظام والمفاصل.

عينت لنا وزارة الصحة دكتور أخصائي في العظام بدون تجهيزات، التجهيزات في طانطان، وطانطان بدون طبيب أخصائي، هذا ماشي منطق، ماشي معقول، اللهم إن هذا لمنكر، واش هاذ الناس المساكين معندهمش؟ شوفو الحالة المادية ديال هاذ الناس ديال هاذ المنطقة، اللي متتوفرش على المبالغ المالية اللي يمكن يتنقل بها لأكادير ويعيش بها، علاش احنا منكلفوش أنفسنا ونجهزو المستشفيات ديالنا؟، ما يمكنش المغرب باش يعرف التقدم فالطرقان وفي الطرق السيار و Tanger-med ومعرفتش آشنو آخر، واحنا باقي مستشفياتنا ضعاف ميمكنش.

إذن، خصنا نشوفو هاذ الحالة اللي كنعيشوها ... واش تصوروا أنه لما تنقل المجلس البلدي مع ممثل السلطة المحلية، بعدما عرف شكايات أن حالات ديال الجراحة، جراحة بسيطة، بسيطة جدا، عملية جراحية بسيطة، المسؤول على المستشفى كيقول مكنتوفروش على المادة، باش نخدرو هاذ السيد أو باش نداويوه، كيتسناو ثلاثة أشهر، كيتعطى الموعد على ثلاثة أشهر أعباد الله هذا ما يمكنش يتقبل هاذ الشي، ما يمكنش، إذن خصنا نشوفو هاذ الحالات هاذو، ونتمنى من السيدة الوزيرة باش تجاوبنا بجواب مقنع.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، تفضلوا السيدة الوزيرة.

السيدة ياسمينة بادو وزيرة الصحة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدتين المستشارتين،

السادة المستشارين،

السيدين الوزيرين،

جوابا على سؤالكم، السيد المستشار، كما تعلمون صاحب الجلالة يولي عناية خاصة للأقاليم الجنوبية، ودليل ذلك هو زيارته الأخيرة لإقليم كلميم، وتوجت هذه الزيارة الملكية الميمونة خلال الأسبوع الماضي لهذا الإقليم، بإعطاء الانطلاقة للعديد من المشاريع ترمي إلى تكريس سياسة القرب الفعلية، وتحسين المؤشرات الاجتماعية الأساسية، ومنها الخدمات الصحية.

ومن بين هذه المشاريع، تم تدشين مركز صحي اجتماعي بالكرامز، والذي تم إنجازه في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، بالإضافة إلى هذا المشروع تم التقديم إلى صاحب الجلالة بناء مستشفى آخر محلي بمدينة بويزاكارن، بكلفة مالية قدرها 30 مليون درهم لهاذ المستشفى اللي غادي يكون إضافة جديدة لهذه المنطقة، بطاقة استيعابية تصل إلى 45 سرير.

من جهة أخرى، سيعرف المستشفى الإقليمي بكلميم الذي زرته، السيد المستشار، وقفت على يعني المشاكل التي يعانيه هذا المستشفى، وأخذت يعني على عاتقي على أننا غادي نحسنو الخدمات في ذلك المستشفى، بتوفير الاختصاصات بالخصوص بالنسبة للأطباء، وبتوفير سكانير لهذا المستشفى، بالإضافة كما تعلمون، كاين هناك أشغال لتوسيع المستشفى الذي ستمر طاقته الاستيعابية من 80 سرير إلى 150 سرير، وكما قلت سيتم تجهيزه كذلك بعدة آلات، من ضمنهم سكانير اللي هو آلة أساسية بالنسبة للآلات ديال الراديو، وذلك بالإضافة إلى برمجة بناء مختبر علم الأوبئة، ومحاربة الأمراض، وصحة البيئة، وتقدر تكلفة هذا المشروع بزوج مليون ديال الدرهم.

وتأتي هذه المشاريع لتنضاف إلى ما يتوفر عليه المستشفى من خدمات، كطب النساء والتوليد، والطب العام، والطب الأطفال والجراحة العامة، إلى جانب وحدة المستعجلات.

ولكن أنا متفقة معكم السيد المستشار، على أن المستعجلات ديال مستشفى كلميم، يعني ماشي في المستوى المطلوب لإقليم مثل كلميم.

أما بخصوص الحالتين التي تعرضتا للسعات الأفاعي السامة، واللتين استقبلهما المستشفى الإقليمي بكلميم بتاريخ 5 أكتوبر 2007، فقد قدمت لهما العلاجات الضرورية الأولية سواء بالمستشفى الإقليمي بكلميم، أو المستشفى الجهوي بتيزنيت، وذلك طبقا للبروتوكول الجديد المتعامل به، والمطبق بسائر المستشفيات العمومية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، التعقيب؟ تفضل.

المستشار السيد عبد الوهاب بلفقيه:

شكرا السيد الرئيس، شكرا السيدة الوزيرة.

أولا: غادي نبدا من هاذ الحالة، ماشي حالتين، راه ثلاثة حالات السيدة الوزيرة، وواحدة منهم توفت، ثلاثة حالات ماشي حالتين؛

ثانيا: السيدة الوزيرة، احنا ثمنا فالبداية ديال السؤال اللي كنت طرحت على تحديد القطاعات، الزيارة الملكية وسياسة القرب اللي دار بها، والمستشفى ديال الحي لكرامز، ولا مستشفيات المراكز الصحية الستة من غير زوج اللي كان عطاهم سيدنا الانطلاقة في 2005، ودشنهم في 2007، كاينة أربعة مراكز صحية أخرى، الوزارة ديالكم راه ما بذلت فيهم حتى شي مجهود، راه بشراكة مع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وبلدية كلميم، وزارة التنمية الاجتماعية، وولاية جهة كلميم السمارة، وكالة الأقاليم الجنوبية، أما الوزارة ديالكم، فسمحوا ليا السيدة الوزيرة، ما بذلت حتى شي مجهود، بل أكثر من هذا أن عندما دعينا المسؤول الجهوي ديالكم باش يدير معنا التخطيط ديال الخريطة الصحية في وسط المدينة، مقدرش وعجز على أنه يعطينا أرقام السيدة الوزيرة، بنينا بأرقام ديالنا الخاصة، هذا باش تكونوا على ...

ثالثا: السيدة الوزيرة، بطبيعة الحال سيدنا الله ينصروا أعطى الانطلاقة ديال المستشفى ببوزاكارن، ب30 مليون ديال الدرهم، ولكن المستشفى إلى تبنى خصنا الأطباء، خصنا التجهيزات، ماشي نبنيو المستشفى ونخليوه، المراكز الصحية اللي كنبنيوا الآن، خصنا شكون اللي غادي جهزها لنا وسط المدينة، البنيات اللي عندنا خصنا تجهيزات لها، خصنا الأخصائيين، كذلك المشكل اللي كنقول لك السيدة الوزيرة، هو أنه مثل الداخلة، مستشفى الداخلة اللي كتبعد النقطة ديالها ب600 كلم لأقرب مركز إستشفائي.

واش باقي حنا نقولوا ... راه أرقام هذه السيدة الوزيرة، الله إجزيك بخير اكتبت للسيد الوزير اللي سبق منك، السيدة الوزيرة، على مراكز تصفية الدم، المراكز تصفية الدم اللي أنتما كتشرفوا عليها بحكم الطبيعة أنتما للي كتشرفوا عليه من بعدما احنا عندنا جمعية، الحمد لله، عندنا جمعية كتسير وكتسير في مستوى عالي، وقدمنا مساعدة في إطار المبادرة وفي إطار المجالس المنتخبة على أنه هذه المراكز تكبر، الوزير الجواب ديالو غير مقنع، واعباد الله راه كاين 80 حالة فوق 80 حالة مركز ديال تصفية الدم بجهة كلميم سمارة راه ما غاديش نبنيو الطرقان ولا نبنيوا شي حاجة راه بغينا نقذوا الحياة، الناس، بغينا نقذوا البشر، ما يمكنش لنا السيد الوزير كيكول أنا ما نتحملش، الجواب غير مقنع، لهذا السيدة الوزيرة، الله إجزيكم بخير، خصكم تعاودوا التفكير في هذا الشيء.

الخريطة الطبية اللي أنتما كلتو غادي ديروها الوزارة ديالكم ما شفنهاش، هذا الشيء أرقام السيدة الوزيرة الله يخليك، راه خصنا نعاودوا التفكير، راه ما يمكنش الصبيطار ديال الداخلة اقرب مستشفى ليه 600 كلم، ما يمكنش. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، تفضل السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة الصحة:

السيد المستشار، ربما عندنا قاسم مشترك هو الإرادة ديالنا جميعا لإنقاذ الحياة.

راه ما كينش في وزارة الصحة، كونوا على يقين، أن ما كاينش شي حد اللي غيمكنلو، يعني يخلي شي حد يشوفو كيموت، هذا هو القاسم المشترك أن كاين هناك إرادة وإرادة قوية لإنقاذ الحياة.

الآن حقيقة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية عملت الكثير بشراكة مع المجالس المنتخبة، ولكن ما يمكنش لنا نقولوا على أن وزارة الصحة مادارت والو، لأن إذا كانت في البلاد هذه المستوصفات الصحية الصغيرة، حقيقة تبنت في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، تعلمون على أن الطاقم المسير، الطاقم الطبي والشبه الطبي، والأدوية والتجهيزات، كلها توفرها وزارة الصحة.

لا أظن أن الأطباء أنتما اللي كتخلصوهم أو أنتما اللي كتخدموهم، وزارة الصحة، هادوا كلهم، اسمح لي السيد المستشار، الرأي العام باش يكون عارف، أنه الطاقم كله طبي هو تابع لوزارة الصحة.

أنا ما كنقولش أن كلشي مزيان، لا أبدا، أنا عارفة كاينة مشاكل وأنا وقفت عليها حيث درت زيارة للإقليم وشفت وعاينت، والتزمت على أننا غادي نحسنو الوضعية ديال الصحة في إقليم كلميم، ووزارة الصحة واعية بالمشاكل اللي كاينة، ولكن كاين هناك في هذه الحكومة إرادة سياسية قوية لتحسين جودة الخدمات الصحية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

ونشكرك على هذه المشاركة القيمة، وننتقل إلى السؤال الثاني الموجه إلى السيد وزير الفلاحة والصيد البحري حول الدعوة إلى دعم

بعض الأسمدة المستعملة في قطاع الفلاحة، للمستشارين المحترمين السادة: خالد برقية، عبد القادر أقوضاض، لحسن أمزوغ، الحسن قيشوحي، علي آيت المودن، عبد الرحمان لبداك، إدريس مرون، عمر أدخيل، بن الطالب الحبيب، عبد الفتاح عمار، أولعيد الرداد، أحمد الجوهري، عمر مكدر، إبراهيم فضلي، لحسن بوعود، عبد الحميد السعداوي، محمد الكبوري وعباد الطيبي، تفضل السيد المستشار لطرح السؤال.

المستشار السيد عبد الحميد السعداوي:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أولا، نشكر الله سبحانه وتعالى الذي حبا هذا البلد الكريم بخيرات ومواد طبيعية متعددة، وعلى رأسها مادة الفوسفاط التي يعتبر المغرب أول منتج لهذه المادة والتي تشكل بدوره النواة الأساسية لصنع بعض المواد والأسمدة العمقية والسطحية، إلا أن ارتفاع أثمنتها وتساويها مع أثمنة بعض الأسمدة المستوردة، يشكل عبئا ثقيلا على الفلاح ويؤثر على المؤهلات الفلاحية للأراضي، وعلى مستوى النمو العام لزراعة، أولا الحبوب وإنتاج الفواكه والقطاني، وكذلك الزراعات الصناعية والزيتية والخضروات.

لكل هذا، السيد الوزير، نطلب منكم ونسائلكم حول الإجراءات التي ستتخذها وزارتكم من أجل التخفيض من أثمنة الأسمدة وتقريب الأسمدة المستوردة إلى الفلاحين الصغار، تفاديا لارتفاع تكلفتهما جراء غلاء أسعار وسائل النقل وبعد مراكز التوزيع من الساكنة القروية الضعيفة. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير تفضلوا.

السيد عزيز أخنوش وزير الفلاحة والصيد البحري:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السادة الوزراء،

فعلا الأثمان كتعرفوا بأن أثمان بيع الأسمدة هي محررة منذ سنة 1991، هذه المواد كتستفد من الإعفاءات من الرسوم الجمركية والضريبية على القيمة المضافة، الأسمدة المستعملة في القطاع هي من نوعين: كاين الأسمدة ديال العمق واللي كتشمل أسمدة فوسفاطية المستخرجة محليا ومواد أولية أخرى مستوردة بحال لامونياك، البوطاس، والكبريت، وكاين كذلك أسمدة ديال التغطية، وتخص بالأساس الأسمدة الأزوتية، وكلها مستوردة .

الأثمنة تساير الأسعار المسجلة بالأسواق العالمية، والتكلفة ديال النقل البحري، وبالفعل عرفت هذه الأثمنة زيادات، حيث انتقلت الأثمنة ديال التركيبة ديال 14-28/14 من 194 درهم للقنطار سنة 1990 إلى 385 درهم للقنطار حاليا، وثمن نوعي من 213 إلى 289 درهم للقنطار خلال نفس السنة.

والإجراءات المتخذة، أولا كاين هناك وضع 360 نقطة للبيع بمراكز أشغال الفلاحية (CTA) ومراكز الاستثمار رهن إشارة الشركات العاملة في القطاع، لتقريب هذه المواد من الفلاحين وتفادي أي مضاربة في أثمانها.

كاين كذلك عدة إتصالات مع العاملين في القطاع بما فيهم المكتب الشريف للفوسفاط، لتحسيسه بضرورة دراسة إمكانية الحفاظ على الأثمنة للتخفيف من تكاليف الإنتاج، وتبين أن هذه الزيادة لا تعكس إلا جزءا من الارتفاعات المهمة للمواد الأولية، وسنستمر في التشاور مع الفاعلين والمكتب الشريف للفوسفاط لإيجاد حل ملائم لدعم الفلاحين في استعمال هذه المواد.

وأود التذكير من جهة أخرى بأن الوزارة هي بصدد، أنتما كتعرفو، بصدد إنجاز دراسة إستراتيجية لتنمية القطاع الفلاحي اللي كننتظروا منها أنها غادي تحدد أولويات، وهذه الأولويات يجب أن ترتكز عليها جميع التدخلات بما فيه الدعم، وستعمل الوزارة على ملائمة سياسة الدعم مع هذه الأولويات بما فيه الأسمدة إذا اقتضى الحال وخرجت من الأولويات وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزيرن، هناك تعقيب؟ تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الحميد السعداوي:

شكرا السيد الوزير.

احنا نلاحظ من خلال جواب ديال السيد الوزير، وكنشكروه على هذه التوضيحات اللي فادنا بها وهذا دليل على اهتمام السيد الوزير بالقطاع وبمشكل الأسمدة، إلا أننا لاحظنا في عدة مناسبات مع السادة الوزراء، وزراء القطاع بالذات، أنه كانت هناك دائما وعود بالسهر على التخفيض من هذه المواد، من الأسمدة وهذا مشكل يتكرر سنويا

وكنا لقينا بعض الوعود أننا في القانون المالي السابق، من طرف السادة الوزراء، أن سيكون هناك محاولة للتخفيض.

إلا أن نحن نطلب من السيد الوزير إضافة لهذه المجهودات، محاولة دعم الأسمدة لأنها مادة من المواد الأساسية لنجاح الفلاحة، كالدعم الموجود بمادة الدقيق والدعم الآن بالنسبة للشعير، إذن كنطلبوا من السيد الوزير باش يحاول يكون هناك دعم للأسمدة، وليس فقط الدعم، ولكن المراقبة لجودة هذه الأسمدة، لأن هناك تلاعبات كثيرة وكذلك نقط البيع والضرب على يد المضاربين اللي كيستغلوا هذه الظروف ديال الأمطار الأخيرة، وكيبقوا كيتلاعبوا وكيستغلوا هذه المناسبات ديال الفلاحين، أنهم كيبقوا اشريوا بأثمنة عالية تضربهم وتثقل كاهلهم. وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، هل هناك رد على التعقيب السيد الوزير؟ تفضل.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري:

المستشار المحترم، يمكن التدخل على شقين، كاين التدخل على شق ديال العرض اللي هو خصوا واحد المنافسة أكثر باش كون الثمن يعني في المستطاع، باش تكون المنافسة احنا كنتمنوا أنه في المستقبل، يعني تحويل المكتب الشريف للفوسفاط إلى شركة مجهولة الإسم يخليها تكون شركة تجارية تهتم كذلك بالسوق الداخلي، وهذا يمكن يجي إعونا إن شاء الله في المستقبل باش الثمنات يكونوا في واحد المستوى، كاين المشكل الآخر ديال الدعم، أنا كتعرفوا بأن الدعم اللي كيمشي إلى واحد العدد ديال المسائل اللي هي فلاحية فيها السقي، فيها الري، فيها المكننة والآليات، فيها التصدير، فيها الشتلات، فهاته أولويات مختلفة، لهذا أنا قلت أنه المستقبل إن شاء الله لابد منشوفوا متكون عندنا واحد سياسية فلاحية سليمة، ومتفقين عليها، الآليات ديال الدعم خصهم يواكبوا.

إلا كان أنه غناء التربة اللي كنطلبوها على طريقة الأسمدة من الأولويات، فأنا متفق كذلك أنا ما كنعطيش ليهم واحد الوعد، ولكن هذا نقاش وحوار غادي مفتوح في الشهور المقبلة، ومن غادي نوصلوا لواحد الاتفاق إن شاء الله، غادي يمشيوا الأولويات على حسب هذا الاتفاق. كنشكركم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

إذن نمر إلى السؤال الموالي الموجه كذلك إلى السيد وزير الفلاحة والصيد البحري، حول الخصاص الكبير في عدد الأطباء البيطريين بمدينة طنجة، للمستشارين المحترمين السيدين: يوسف بنجلون، عبد الواحد الشاعر، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد يوسف بنجلون:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إخواني المستشارين المحترمين،

تعتبر المصالح البيطرية التابعة للمديرية الإقليمية والتابعة لوزارة الفلاحة والصيد البحري أهم ركيزة رقابية لجودة جميع المنتوجات الفلاحية منها وكذلك البحرية، وبالتالي الدور الذي تلعبه هذه المصالح هو الدور الطلائعي فيما يتعلق بالحفاظ على أهمية المنتوجات المغربية المصدرة نحو الأسواق الأوروبية أو الأمريكية أو غير ذلك، ونحن نعلم أن هذه المصالح تتمتع بكفاءة عالية ولها اعتراف دولي يخولها منح جميع الشواهد البيطرية التي تخول لمنتوجاتنا بمختلف أنواعها ولوج الأسواق الأوروبية.

إلا أن المشكل هنا المطروح، السيد الوزير، هو الخصاص الكبير الذي تعرفه هذه المصالح، وعلى سبيل المثل وليس للحصر، فالمثل في ذلك بمدينة طنجة حيث يوجد ميناء طنجة، تعبر العشرات بل المئات من الشاحنات المحملة بالمواد الفلاحية، والمنتوجات السمكية عبر السوق الأوروبية المشتركة، فبهذه المدينة مع كامل الأسف المصلحة البيطرية تتوفر على ثلاث بياطرة، هذا ما أسهم أخيرا في خلق مشكل عندما تبنت الدولة اقتراح خلق ديمومة بالميناء لتمكين المواد المغربية من السرعة في الولوج ومنع الاكتظاظ، بل الاختناق الذي عرفه الميناء آنذاك، خاصة وأن المنتوجات البحرية، أنتم تعلمون، أنها تأتي في موسم محدد، وبالتالي هناك شهرين في السنة تنتقل فيه المئات من الأطنان عبر شاحنات عبر هذا الميناء.

فلا يعقل أن هذه المصلحة بإمكانياتها الهزيلة سواء من الناحية البشرية أو المادية، إذ تتوفر هذه المصلحة على سيارة واحدة، أن تقوم بفعالية مما أسهم سلبا في العملية الأخيرة التي أرادت الحكومة القيام بها،

ألا وهي الديمومة بميناء طنجة للسرعة لتمكين تلك المواد من السرعة الكافية لولوج الأسواق الأوروبية ومن ثم الحصول على التنافسية المطلوبة والقيمة المضافة المرجوة من هذه المنتوجات.

وعلى سبيل المثال وليس على سبيل الحصر السيد الوزير، 250 بيطري في المغرب 5000 في الجزائر 30.000 في مصر، هذه أرقام للمقارنة ولكم التعليق على هذا. وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السؤال كيتعلق بقضية نوليها في الوزارة أهمية خاصة كونها تهم الصحة الحيوانية وبالتالي السلامة الغذائية ديال المواطنين.

قبل يمكن التطرق ... نرجع النقطة ديال مدينة طنجة المعنية نوعا ما بالسؤال، أود الإشارة إلى أن هناك خصاص في عدد الأطباء والتقنيين البياطرة العاملين في القطاع العام، حيث لا يتعدى عددهم 291 بيطري و950 تقني، لقد زاد من حدة هذه الوضعية عملية المغادرة الطوعية التي عرفت مغادرة 94 طبيبا بيطريا.

وبخصوص مدينة طنجة، على وجه التحديد، فبالفعل لا يتعدى عدد البياطرة ثلاثة كما جاء في سؤال السيد المستشار المحترم، وهو عدد لا يرقى إلى مستوى الاحتياجات في ميادين التأطير الصحي ومراقبة المواد الحيوانية أو ذات الأصل الحيواني.

ورغم ذلك لابد من الإشارة إلى أن هذا الطاقم يبذل مجهودات كبيرة للقيام بالمهام المنوطة به على أحسن وجه، كما يجب الإشارة على أن الإقليم يتوفر على 12 طبيب بيطري في القطاع الخاص، يتعاقدون مع الوزارة في إطار الانتداب الصحي يعني (mandat sanitaire) في عملية التلقيح للوقاية من الأمراض الحيوانية.

وكخلاصة أشكركم السيد المستشار المحترم على هذا السؤال، لأن المشكل اللي كتطرحوه هو مشكل حقيقي وحاد، ذلك أن عدد البياطرة غير كافي بالفعل، فالاحتياجات على الصعيد الوطني الآن تقدر ب150 طبيب بيطري، يقترح توظيفهم على مدة ثلاثة أو أربعة سنوات في علاقة مع العدد السنوي لخريجي معهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة. هذا الأمر سنحاول أن يؤخذ بعين الاعتبار يعني في إطار قوانين المالية المقبلة ونشكركم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، هناك تعقيب السيد المستشار؟ تفضل.

المستشار السيد يوسف بنجلون:

شكرا السيد الرئيس.

أشكر السيد الوزير على صراحته من خلال جوابه على سؤالنا.

أنبه السيد الوزير إلى أنه الاتفاقية الأخيرة مع السوق الأوروبية المشتركة، المغرب إلتزم بزيادة 25 إلى 30 بيطري سنويا لمدة خمس سنوات، هذه الاتفاقية مع السوق الأوروبية المشتركة، هي التي أهلت المغرب وأعطته المصداقية لدى تلك المصالح لكي توصل الشواهد البيطرية التي تمنحنا المصداقية في صادراتنا.

المغرب مع كامل الأسف، ربما خلال السنة، حسب المعلومات التي استقتها من الأبحاث التي قمت بها، المغرب خلال الثلاث السنوات الأولى إلتزم بذلك، إلا أنه في السنتين الأخيرتين لم يلتزم بتشغيل ما اتفق عليه، وأنتم تعلمون أن المصالح البيطرية المغربية هي بمثابة المصالح البيطرية الأوروبية أو غير ذلك من الدول العالمية، بما أن لها كامل الصلاحية، ونحن هنا لا نشكك لا من قريب ولا من بعيد عن كفاءة هذه المصالح.

إلا أنه أخيرا في المناطق الشمالية وعبر مدينة سبتة ومليلية المستعمرتين من طرف إسبانيا، أصبحنا نلاحظ دخول منتوجات بحرية مجمدة بطريقة تهريبية قد تضر بصحة المواطنين، بل تخل بالتوازنات ديال المراقبة داخل التراب المغربي ككل. هل هي مدفوعة لغرض ما؟ أو هي سوق جديد من نوعه؟

هذه المنتوجات بطبيعة الحال كتجي من الصين الشعبية ولها ثمن بسيط ما كيتعداش 10 دراهم، وكتمثل في بعض أنواع الرخويات، كتمر عبر سبتة ومليلية إلى غير ذلك. هذا مشكل من المشاكل اللي يمكن لنا نواجهها في المناطق الشمالية واللي يمكن لها أن تمتد إلى المغرب ككل.

أمام ضخامة هذا المشكل، السيد الوزير، كنظن الآن احنا أمام مشكل كما قلتم اللي هو خطير وخطير جدا، اللي كيضر ويمكن يخلق مشاكل عويصة وأنتم تعلمون أن خلال العقد الأخير، العالم عاش أنفلوانزا الطيور، عاش مشكل جنون البقر والمتدخل الوحيد هنا هي

المصالح البيطرية، لها كامل المسؤولية وهي الوحيدة اللي كتضمن عدم صلاحية أو صلاحية منتوج ما. شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الرد على التعقيب السيد الوزير؟ تفضلوا.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري:

يعني أنا متفق مع السيد المستشار، كتعرفو بأنه صفر هو تشغيل ديال وزارة الفلاحة هذه السنوات اللي فاتت بما فيه السنة المالية ديال 2008، لأنه السلامة ديال المواطنين هي من المبادئ الأساسية ديال الوزارة كوزارة الصحة، كوزارة الفلاحة والصيد البحري.

احنا في حاجة إلى تقريبا بين 35 و40 بيطري في السنة اللي خصنا نكونوا وخصنا نشغلوهم، إما عندنا الحل ديال الانتظار ديال السنة المالية ديال 2009، إما لازم ... أنه خصنا نكتبو السيد الوزير الأول في هذا النطاق باش يكون عندنا واحد البرنامج، لأنه كيظهر لي بأن السلامة الصحية ديال المواطنين هي قبل كل شيء، ولازم ما نلقاوا شي انفتاح إن شاء في هذه النقطة، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ونشكر السيد الوزير على مساهمته القيمة في هذه الجلسة، وننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير التشغيل والتكوين المهني، حول عدم تطبيق مدونة الشغل، للمستشارين المحترمين السادة: عبد الرحيم الرماح، محمد دعيدعة، أحمد أحميس، محمد بورمان، خالد لهوير العلمي، محمد لشكر، مصطفى الشطاطبي، محمد العشاب، عبد المالك أفرياط، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد العشاب:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارين،

أختي المستشارة،

السيد الوزير، هذا السؤال مديور شحال هذا في شهر 5، 31 ماي، عاد اليوم حصلت باش تجاوب عليه، فالسيد الوزير السؤال ديالنا واضح في موضوع عدم تطبيق بنود مدونة الشغل.

السيد الوزير، لقد شكل حدث المصادقة على مدونة الشغل، حدثا كبيرا ذو أهمية كبيرة، وقد جاءت هذه المصادقة بعد عدة سنوات من النقاش بين الأطراف المعنية: المركزيات النقابية والحكومة وأرباب العمل.

ورغم التنازلات التي قدمت من طرف المركزيات النقابية للتوصل للتوافق الذي حصل حولها من جميع الأطراف الاجتماعية المعنية.

كما تعلمون السيد الوزير، أن مناقشة هذه المدونة مرت من عدة مراحل، من لجن تقنية مختصة من جميع الأطراف، وكذا المناقشة المستفيضة لأعضاء هذا المجلس الموقر ومجلس النواب، وفي الأخير استبشرت الطبقة العاملة خيرا بالمصادقة عليها.

غير أننا نلاحظ لحد الآن عدد كبير من المقتضيات هذه المدونة لازال لم يطبق بحل المقاولات، لا بالقطاع الخاص ونفس الشيء أيضا بالقطاع العام، مما ينعكس سلبا على الأوضاع الاجتماعية للمأجورين وعلى العلاقات المهنية بين أطراف الإنتاج، أضف على ذلك نفسية الطبقة العاملة وفقدان الثقة في جميع الأطراف الاجتماعية، حيث أن واحد العدد ديال العمال اليوم كيشوف راسو أنه خدام في مقاولة وفي معمل مكيطبقش الحد الأدنى من هذه المدونة، فمابقاش كيتيق لا في النقابات ولا في الحكومة ولا في أرباب العمل، كيقول هذا الشيء كله عيب، واحد العدد ديال النزاعات الاجتماعية الآن حول هذا المبدأ ديال عدم تطبيق بعض البنود من مدونة الشغل.

لذلك السيد الوزير، فإننا نسائلكم عن الإجراءات والتدابير التي ستقومون بها من أجل التعجيل بتطبيق جميع مقتضيات مدونة الشغل على جميع المأجورين، بما في ذلك العاملين بالقطاع الخاص أو العاملين في بعض مؤسسات القطاع العام والذين لا يسري عليهم قانون الوظيفة العمومية؟ شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا.

السيد جمال أغماني وزير التشغيل والتكوين المهني:

شكرا للفريق الكنفدرالي على طرحه لهذا السؤال، وأعتقد أن موضوع المدونة كما جاء في السؤال ديالكم هي ورش كبير، ورش اجتماعي لمختلف الفرقاء الاقتصاديين والاجتماعيين وللإدارة.

بطبيعة الحال، المدونة شرع في تطبيقها انطلاقا من التوافق اللي حصل ما بين كل الفرقاء. هنا يجب التذكير أن راهنية سؤالكم لازالت

مطروحة ولو أنكم طرحتموه في ماي. يمكن نطرحه حتى من هنا ثلاثة شهور أو أربعة شهور أخرى أو عام من أجل تقييم ما أنجز وما لم ينجز من طرف الفرقاء كاملين، تعلق الأمر بالمركزيات النقابية، تعلق الأمر بالإدارة، تعلق الأمر بالفرقاء الاقتصاديين الآخرين.

لكن كنبغي نأكد هنا واحد النقطة أساسية، أن الشروع في تطبيق المدونة، هناك جانب كيتعلق بالإدارة، أي بالحكومة، هناك واحد المجموعة من المراسيم، جزء منها تم الإصدار ديالو، وجزء منها لازال كورش، كنتكلمو على قانون خدم المنازل، على المجلس الأعلى لإنعاش والتشغيل المنتظر أن نعقده لأول مرة في يوم 24 دجنبر المقبل. هذي كلها أوراش، وأذكر أوراش أخرى، منها تأهيل جهاز ديال مفتشي الشغل اللي مازال والآن لنا حوار في اللجنة المختصة بمناسبة مناقشة مشروع الميزانية ديال قطاع التشغيل، كان لنا نقاش مفيد وأعتقد أنه من ضمن الخلاصات اللي توصلنا لها ديال عقد إما يوم دراسي أو يومين لتقييم ما أنجز وما لم ينجز، واللي حصل عليه توافق داخل لجنتكم الموقرة، اللجنة المختصة، بالنسبة لنا مفيد.

لكن هذا ما كيمنعناش أن نقولوا أن وزارة التشغيل على الخصوص وبقية القطاعات الحكومية عملت واحد المجهود جد هام في المواكبة الاجتماعية ديال المقاولات، وأن لا أخفيكم كما سبق لي قلت في الأمس، قمت بزيارات شخصية لمجموعة من المقاولات في قطاع النسيج على سبيل المثال، ووقفت شخصيا على الصعوبات اللي كتواجه بعض المقاولات وكذلك وقفت على التقدم اللي حصل من طرف بعض المقاولات في مجال تطبيق بنود المدونة.

فلهذا، هناك برنامج ديال المواكبة الاجتماعية ديال المقاولة المغربية من أجل المساعدة ديالها ديال التأهيل، هذه برامج ... المركزيات النقابية، وكذلك ممثلي الفرقاء الاقتصاديين منخرطين معنا، وكذلك بدعم ومشاركة العديد من منظمات التعاون الدولي. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، تفضل السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الرحيم الرماح:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إخواني المستشارين،

السيد الوزير، كيف تفضلتم أكدتم أنه تبذلت عدة مجهودات، لكن في وجهة نظرنا كنشوفو أنه كاين تأخر، تأخر كبير باعتبار المسافة اللي كتفصلنا مع الإتفاق ديال 30 أبريل، وكذلك اللي كيفصلنا بيننا وبين 8 يونيو باش بدا العمل ديال المدونة اللي كتفصلنا بيننا وبين 3 يناير فاش خرجت جل المراسيم، لأن جل المراسيم خرجت على هذا الأساس.

القضايا اللي كنطرحوها تتعلق بالمراسيم الموجودة الآن، واللي صدرت منذ 3 يناير، لذلك لازالت إلى حد الآن عدد كبير من العاملين بالقطاع العمومي. الحكومة أول من خصوا يطبق قانون ديال الشغل، واحد العدد كبير ديال العاملين بالقطاع العمومي، لا أقول الموظفين العاملين بالقطاع العمومي، اللي مزال بطبيعة الحال الوقت اللي كتنص عليه المدونة، خصهوم يكونوا مرسمين كلهم، فجميع المؤقتين وفق مقتضيات المدونة الآن المادة 3 والمواد 16 و 17 بطبيعة الحال، من مدونة ديال الشغل، أنه تتوفر فيهم الشروط لكي يكونوا مرسمين، العدد الآن، الرقم ديال 2000 اللي حدت الميزانية اللي كاينة في القانون المالي الآن ما غتكفيش لترسيم جميع المؤقتين.

الحد الأدنى للأجر كذلك لا يحترم كذلك في القطاع العمومي، بحيث واحد العدد كبير ديال العاملين في القطاع العمومي لا يتقاضون الحد الأدنى للأجر، وبالتالي القانون المالي خصو يكون واخذ هذه المسألة بعين الاعتبار.

كذلك لازال لحد الآن كيف قلت وتفضلت قلت بالنسبة للمجلس الأعلى... بطبيعة الحال... الجنة الجماعية اللي تكون ولكن مازال ما كيشتغلشاي، كذلك المجلس الأعلى لطب الشغل اللي خصوا يكون كيشتغل، يعني مسافة كتفصلنا، كذلك المجلس الأعلى لإنعاش التشغيل، هادو خصهم يكونوا كيشتغلوا. لكن أهم ما يمكن نأكد السيد الوزير، هو يتعلق بوضعية مفتشي الشغل، لحد الآن كنلاحظو في الميزانية الحالية كيف لاحظتيو، أنه عندنا نقص كبير بالنسبة لمفتشي الشغل، وماتم حتى بالنسبة لوزارتكم وخاصة بالنسبة... تقدر تقول لي بالنسبة باقي القطاعات هناك موظفين بالمقارنة، ولكن مفتشي الشغل عندنا نقص كبير، بعض الدول المماثلة كما تعلمون عندها حوالي 1000 اللي من طبيعة الحال قريبة منا بلا ما نعطي أسماء، فلذلك كاين النقص، كذلك مفتشي الشغل ما كيتوفروش على وسائل العمل. كتعرفو الوضعية المزرية اللي كيعانيها المفتشين.

كذلك القانون الأساسي ديال مفتشي الشغل، اليوم غدا اليوم غدا كنتكلمو عليه، ولكن لحد الآن ماعرفناشي واش غادي تبقى الوعود تلوا الوعود، وما غاديش بطبيعة الحال المفتشين ... كذلك كنطلب مسألة الحماية وأنتم لاحظتم المعاناة اللي كيعانيوها مفتشي الشغل إلى حد أنه أحد المفتشين عاد كان الحكم اللي عاد ... يعني كنهنيو أنفسنا جميعا اللي القضاء نصفو، تعرفت الحقيقة من بعدما تحكم بالبراءة، بعدما كان محكوم ب10 ...

لذلك السيد الوزير، المجهودات اللي كتطلب الوزارة ديالكم، كتطلب مجهود كبير، الآن حنا كنقولو المدونة جاءت، راه خص مجهودات كبيرة باش المدونة تطبق، اللي بطبيعة الحال هي مصلحة المقاولة ومصلحة كذلك العاملين ومصلحة كذلك الجميع. شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، تفضل السيد الوزير.

السيد وزير التشغيل والتكوين المهني:

أولا، يجب التأكيد على إرادة هذه الوزارة لتفعيل مختلف المؤسسات التي أكدت عليها المدونة، فكيما سبق لي القول بذلك أول دورة في المجلس الأعلى لإنعاش التشغيل ستنعقد يوم 24 دجنبر من هذا الشهر، وكذلك مختلف المؤسسات الأخرى.

بالنسبة للموضوع ديال القانون أو النظام الأساسي لمفتشي الشغل، قد صادق عليه مجلس الحكومة يوم 18 أبريل 2007، وبعد تغيير الحكومة وإجراء انتخابات 7 شتنبر، وقعت في إطار تحيين التوقيع ونتابع هذا الملف عن كثب، وكانت لنا لأخبار بمجلسكم الموقر، كانت لنا حوارات مباشرة مع مختلف التنظيمات النقابية بقطاع التشغيل، من بينها جمعية المفتشين حول مختلف القضايا اللي طارحين.

وهنا نبغي نأكد أن جهاز التفتيش، أنا متفق معك مسألة العدد ديالو، لكن في السنوات اللي مضت في القوانين المالية، فتحت في هذا القطاع مناصب مالية اللي تم التوظيف فيها 100 مفتش شغل جديد لمواجهة كذلك مسألة التقاعد وكذلك مسألة ديال المغادرة الطوعية، وتم تحويل 23 إطار إداري إلى مفتشي الشغل.

أكيد لنا خصاص ولكن كيمكن لي أن أقول لك، أنه في إطار المجهود الجديد والمخطط اللي كنعزمو نفذوه بهذا القطاع ديال التشغيل، سيتم إعادة، لا أقول إعادة الانتشار كاملة، ولكن إعادة الانتشار لسد الحاجيات، خصوصا أن هناك هاذ البرنامج اللي تكلمت عليه ديال المصاحبة ديال المقاولات من الناحية الاجتماعية، اللي مفروض دعمه بأطر ديال التفتيش.

وكنأكد هنا على حرص الحكومة، وكانت لي شخصيا لقاءات مع ممثلي مجموعات المركزيات النقابية والأمناء العامين، وكذلك مع ممثلي إتحاد المقاولات بالمغرب، الجميع يؤكد حرصه على التطبيق السليم للمدونة في إطار من التوافق.

أكيد هناك صعوبات باش نكونو ... الجميع عرفها، لا مفتشي الشغل ولا المركزيات النقابية ولا كذلك ممثلي ديال الفرقاء الاقتصاديين، سنعمل إن شاء الله على التغلب عليها بعمل الجميع وبتأكيد على ترجمة إلتزامات التصريح الحكومي اللي كتأكد على ضرورة حوار جاد ومسؤول مع مختلف أطراف الإنتاج، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

إذن نمر إلى آخر سؤال مطروح للسيد الوزير، حول تنفيذ الاتفاقية المبرمة مع صندوق الحسن الثاني لتمويل برامج دعم إصلاحات هيكلية، للمستشارين المحترمين السادة: محمد العربي القباج، كافي الشراط، محمد تيتنى العلوي، خديجة الزومي، عبد العزيز الحزابي، محمد فوزي بنعلال، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد العربي القباج:

شكرا السيد الرئيس.

أستسمح لي السيد الوزير احتراما لحق فريقي في البث التلفزي، أطلب طبقا للقانون التنظيمي الداخلي تأجيل السؤال إلى الجلسة القادمة، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

إذن قبل أن أرفع هذه الجلسة، أخبر مجلسنا الموقر بأن هناك جلسة مشتركة ستنعقد إذا على الساعة العاشرة، مشتركة ما بين مجلس المستشارين ومجلس النواب للتدارس حول القضية الوطنية.

شكرا، رفعت الجلسة.

الدكتور محمد الشيخ عبد الله

رئيس مجلس المستشارين